النهج الديمقراطي

ⴰⵏⵀⵊ ⴰⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد : 458

من 12 الى 18 ماي 2022

تصدر كل خميس

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

لماذا لم يستطع المغرب تحقيق السيادة الغذائية؟

ضيف العدد : الهادي الشاوي

سنظل في الجامعة FNE وانسجاما مع مبادئنا ومواقفنا، نعمل من أجل توحيد الفعل النضالي في اتجاه الوحدة النقابية المنشودة.

نساء النهج الديمقراطي يشاركن الأسيرة الفلسطينية المحررة "ختام سعافين" فرحة الحرية 2

في بعض ركائز أطروحة التغيير الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية 6

تسارع التحولات الجيوسياسية وسؤال فك الارتباط 11

قراءة أولية في المشروع المخزني لقطاع التعليم في المغرب 13

كلمة العدد

في جدلية التحرر الوطني وتحرر الطبقة العاملة.

في جميع البلدان،فإن العناصر المتعلمة البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة التي تطمح لبناء نظام اجتماعي ينتفي فيه الاستغلال هي التي تتبنى،في البداية،الماركسية وليس العمال والعاملات بسبب وضعهم الاجتماعي.وهذه العناصر الثورية هي التي تأخد، في الغالب،مبادرة بناء أحزاب الطبقة العاملة. لكن لا تكفي الرغبة والطموح لإنجاز هذه المهمة الصعبة.ذلك أن بناء هذا الحزب يتطلب أن تستبطن الطلائع العمالية الماركسية، كمنهج لتحليل الواقع الملموس ونظرية تغييره لصالح الطبقة العاملة وباقي الكادحين،منهج ونظرية خاضعين للتطور باستمرار. إن حل هذه المفارقة، أي تبني عناصر غير برولتارية للماركسية بينما البرولتارياالتي لها مصلحة في تبنيها هي بعيدة عنها قد أدى إلى أخطاء.فمن خلال فهم سطحي لمقولة لينين في كتاب "ما العمل؟" أن الوعي الطبقي يأتي للطبقة العاملة من خارجها،إعتبرالمثقفون الماركسيون أنهم هم الذين سيحملون الوعي الطبقي الثوري للطبقة العاملة. الشيء الذي جعل من تلقين العمال والعاملات الماركسية هو السبيل الأساسي لبناء الحزب. وإذا كان تعلم الماركسية مسألة إيجابية، فإن ذلك قد يكرس، بدون وعي، الاستاذية وتفوق العنصر البرجوازي الصغير المثقف والمنظر.كما أن عدم ربط هذا التكوين بالمساهمة في الإجابة على المشاكل التي تعترض العمال والعاملات قد يجعل فائدته ضعيفة.

هناك ما هو أخطر: إن ما يعنيه لينين من أن الوعي الطبقي يأتي من خارج الطبقة العاملة هو أنه يأتي من خارج نضالها الاقتصادي الهادف إلى الدفاع عن مصالحها المباشرة، أي أنه يأتي من ارتباطها وانخراطها في النضال العام من أجل التغيير في الفترة المحددة الملموسة. هكذا، فإن تطور الوعي الطبقي للعمال والعاملات لن يتأتى،أساسا، بواسطة التكوين الداخلي، بل من خلال انخراطهم(ن) في الصراع الطبقي الملموس الدائر في المجتمع. هذا الصراع الذي تحدده طبيعة المرحلة التي يمر منها شعب معين. هنا يكمن الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه الحزب الشيوعي المغربي الذي، عوض أن يكون سباقا لطرح قضية الاستقلال ويمكن الطبقة العاملة من احتلال موقع متقدم في النضال الشعبي الملموس والضروري آنذاك، ترك المبادرة في يد البرجوازية، مما مكن الاستعمار وحلفاؤه المحليون من إجهاض نضال التحرر الوطني وتكريس الهيمنة الامبريالية والرجعية على بلادنا.

إننا نعيش مرحلة التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة والبناء الديمقراطي. ونعتبر أن الطبقة العاملة وحلفائها الموثوقين (الفلاحون الكادحون وكادحو الاحياء الشعبية) هم القادرون على أنجاز مهام هذه المرحلة والسير بها نحو الاشتراكية.ولذلك من واجبنا أن نقوم بكل المجهودات الممكنة لكي تتمكن الطلائع العمالية والكادحة بشكل عام من استيعاب طبيعة هذه المرحلة والدور الجوهري المنوط بالطبقة العاملة وعموم الكادحين فيها. اذا كان التحرر الوطني يخدم مصلحة الطبقات الشعبية،فإنه يؤسس لديمقراطية أرقى بكثير من الديمقراطية المخزنية الصورية التي تخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة، أي أقلية قليلة من المجتمع.

إن النهج الديمقراطي يعتبر أن العمل النقابي هو المدخل الأساسي للتجدر وسط الطبقة العاملة. وبما أن التجدر وسط الطبقة العاملة يتطلب تطور الوعي الطبقي للطبقة العاملة الذي، كما طرحنا سابقا، يستوجب أن تنخرط الطبقة العاملة في النضال العام في المجتمع، فإن عملنا النقابي،إذا ظل منحصرا في النضال الاقتصادي الضروري لكن غير الكافي،سيساهم في إبعاد الطبقة العاملة عن الاهتمام، فأحرى الانخراط، في النضال العام وبالتالي يلعب دورا خطيرا في عرقلة تطور الوعي الطبقي للعمال ويقف بالنتيجة سدا منيعا أمام تجدر حزبنا في الطبقة العاملة. ولعل عدم انخراط الطبقة العاملة في حركة 20 فبراير يرجع، ليس لهيمنة البروقراطية النقابية فحسب، بل أيضا، إلى طبيعة العمل النقابي، ومن ضمنه عملنا النقابي، المغرق في الاقتصادوية. هكذا لن يتم التجدر وسط الطبقة العاملة من خلال تكوين العمال والعاملات واستقطاب طلائعهم إلى صفوفنا فقط، لكن أيضا بواسطة العمل من أجل انخراط الطبقة العاملة في نضال الشعب المغربي من أجل التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة وتحديد التكتيكات والشعارات الملموسة التي تمكن من التقدم في إنجاز هذه المهمة وإخضاع عملناكحزب، في مختلف الواجهات، وخاصة النقابية، لهذا الهدف.

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : ANTEPRIMA

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس : 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تدعو المحامين المغاربيين والعرب لمقاطعة "المونديال" التطبيعي

الموضوع: مونديال كرة القدم للمحامين
بمراكش-المغرب؛

تحية طيبة وبعد؛

يشرفنا في الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع أن نتوجه إليكم، ومن خلالكم إلى المحاميات والمحامين بالمنطقة المغاربية والعربية، لنثير انتباهكم إلى الغضب الكبير الذي ينتابنا كمغاربة بفعل المعلومات المؤكدة لدى الجبهة والتي تفيد استمرار

عدد من أنظمة منطقتنا في التآمر على القضية الفلسطينية من خلال التطبيع مع كيان الأبارتهايد الصهيوني الذي لا تتوقف جرائمه في حق الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 73 سنة، في إفلات تام من أية مساءلة أو عقاب بفعل الحصانة التي يوفرها له الغرب الإمبريابي وعلى رأسه الإمبريالية الأمريكية.

وإننا، وإذ ندين استمرار النظام المغربي في مسلسل الانبطاح والتطبيع مع كيان استعماري استيطاني وعنصري ضدا على إرادة الشعب المغربي الذي ظل على امتداد تاريخه القديم والحديث مناصرا ومكافحا مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه الثابتة والعادلة في الاستقلال والعودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس، فإنه لا يسعنا إلا أن نعبر عن استنكارنا الشديد لدعوة فرق صهيونية للمشاركة في مونديال كرة القدم للمحامين بمراكش من 07 ماي إلى 15 منه ضدا على إرادة المحاميات والمحامين المغاربيين والعرب تاريخيا الذين ظلوا في طليعة المناهضين للمشروع الصهيوني وموقف هيئاتهم التي تعتبر القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني.

إن أي تطبيع مع هذا الكيان المجرم لن تغفره شعوب المنطقة لأنظمتها، وهي الشعوب التي ظلت منخرطة في التضامن مع جميع القضايا التحررية العادلة للشعوب عبر العالم أجمع، وكان المحامون والمحاميات في طليعة كل المعارك التي خيضت على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لنصرة الشعب الفلسطيني، سواء في ساحات النضال المختلفة أو من خلال ردهات المحاكم دفاعا عن الحق الفلسطيني وفضحا لجرائم الكيان الصهيوني المستمرة.

بناء عليه، فإننا في الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع نراهن على التاريخ المشرق لهيئاتكم وندعوكم إلى :

أولا: إلى استمرار المحاميات والمحامين المغاربيين والعرب في الاصطفاف مع القوى المقاومة للتطبيع والمساندة والداعمة للشعب الفلسطيني ولمقاومته المسلحة والسلمية، ومقاطعة هذا المونديال التطبيعي المخزي؛

ثانيا: إلى تعبير هيآتكم كما عبرت الهيآت المغربية جميعها (جمعية هيآت المحامين بالمغرب ونقابة المحامين بالمغرب وفيدرالية جمعيات المحامين الشباب بالمغرب والجمعية الوطنية للمحامين الشباب بالمغرب وهيئة المحامين بمراكش) عن رفضها لحضور فرق صهيونية للمغرب ومقاطعتها للمونديال التطبيعي المخزي.

ثالثا: إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين تؤكد لكم في ختام هذه الرسالة أن نضالها سيتواصل، مع كل القوى المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني والمناهضة للتطبيع، في المنطقة المغاربية والعربية وفي العالم أجمع من أجل إسقاط كل أشكال وعمليات التطبيع المخزية برمتها، والانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة.

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي مع هذه الرسالة، تقبلوا أيها السادة النقباء والأساتذة المحترمين عبارات التقدير والاحترام.

نساء النهج الديمقراطي يشاركن الأسيرة الفلسطينية المحررة "ختام سعافين" فرحة الحرية

أسعدنا في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي سماع خبر إطلاق سراح المناضلة الفلسطينية ختام سعافين التي طالتها أيدي المحتل كما طالت العديد من المناضلات الفلسطينيات بغرض إسكات صوتهن المطالب بالحق،حيث اعتقلت في الثاني من

نوفمبر 2020، وأصدرت قوات الاحتلال بحقها حكما إدارياً وبعد 7 أشهر، حوّل الاحتلال ملفها إلى قضية، وحكم عليها بالسجن لمدة 16 شهراً. والمناضلة ختام سعافين عضوه الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ورئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية ونائبة رئيسة سكرتارية المسيرة العالمية للنساء.

إننا في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي ،إذ نشارك الشعب الفلسطيني فرحة الإفراج عن الرفيقة ختام سعافين، فإننا :

- نهنئ رفيقاتها ورفاقها بهذا الافراج؛
- نستنكر استمرار الكيان الصهيوني في سياسة القمع والقتل العمد والمحاكمات الصورية في مواجهة نضال الشعب الفلسطيني البطل دفاعا عن قضيته العادلة؛
- نطالب بإطلاق سراح جميع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني؛
- نعلن تضامننا اللامشروط مع كل نساء فلسطين ودعمنا لنضالهن ضد الاحتلال الصهيوني.
- نحيي نضال الشعب الفلسطيني وندين كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

الحرية لجميع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال

المجد والخلود لشهيدات وشهداء القضية الفلسطينية

الخزي والعار للمطبّعين مع الكيان الصهيوني

التجمّع الصحفي الديمقراطي ينعي الزميلة شيرين أبو عاقلة

ينعي التجمّع الصحفي الديمقراطي الزميلة الصحافية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة التي استشهدت صباح

اليوم برصاص الاحتلال الصهيوني خلال تغطيتها للعدوان الصهيوني على جنين.

يؤكّد التجمّع أنّ ما جرى مع الزميلة أبو عاقلة هو جريمة حرب مكتملة الأركان، إذ جرى استهداف الزميلة شيرين بشكلٍ مباشر وهي ترتدي ملابس الصحافة، فيما تم إصابة الزميل علي سمودي أيضًا بالرصاص خلال عمله الصحفي.

يُشدّد التجمّع على أنّ جريمة الاحتلال تؤكّد سلوكه الاجرامي بحق أبناء شعبنا والأسرة الصحفية الفلسطينيّة التي يسعى في كل دقيقة إلى إسكات الصوت الفلسطيني عن فضح جرائمه المستمرة وتعريته أمام العالم.

يدعو التجمّع نقابة الصحفيين الفلسطينيين والاتحاد الدولي للصحفيين بضرورة رفع شكوى عاجلة في كافة المحافل الدولية لمحاسبة الاحتلال على هذه الجريمة البشعة وكل جرائمه بحق الصحفيين الفلسطينيين.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

شبكة "تقاطع" تعتبر أن اتفاق 30 أبريل 2022 لم يستجب لأغلب المطالب الأساسية للشغيلة

عبرت شبكة "تقاطع" للحقوق الشغلية عن خيبة أملها مما جاء في محضر الاتفاق بين الحكومة المغربية والمركزيات النقابية الأكثر تمثيل وممثلي الباطرونا والذي تم توقيعه يوم 30 أبريل 2022، بعد جولة من الحوار الاجتماعي. وجاء في تقرير يتضمن ملاحظات الشبكة ما يلي:

طيلة الفترة الممتدة طيلة الفترة الممتدة بين 24 فبراير و30 أبريل 2022، جرت جولة جديدة من الحوار الاجتماعي بين الحكومة المغربية والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا وممثلي الباطرونا. وبالنظر للظروف الاستثنائية الراهنة المتميزة بالآثار الوخيمة لجائحة كوفيد19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وتفاقم البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمأجورين ولعموم الكادحين من جراء الارتفاع الرهيب لأسعار المواد والخدمات الأساسية، فقد علقت الشغيلة آمالا كبيرة على نتائج هذا الحوار لتحسين أوضاعها وتلبية مطالبها العالقة منذ سنوات. كما تتبعت شبكة "تَقَاطُع" للحقوق الشغلية مختلف مراحل الحوار الاجتماعي وحللت محتوى الاتفاق الصادر عنه والمؤرخ في 30 أبريل 2022، وسجلت بشأنه الملاحظات التالية:

إن الاتفاق المذكور لم يستجب لأغلب المطالب التي رفعتها المركزيات النقابية المشاركة في الحوار الاجتماعي، والمتعلقة بتحسين القدرة الشرائية عبر زيادة ملموسة في الأجور والمعاشات واحترام الحريات النقابية مع إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والمصادقة على الاتفاقيات الدولية للشغل ودعم جهاز تفتيش الشغل وتنفيذ ما تبقى من الاتفاقات السابقة...

إن أجواء التذمر والخيبة التي خيمت على مختلف مواقع الإنتاج والإدارات والمؤسسات العمومية، بعد توقيع محضر 30 أبريل 2022، نابعة من إحساس أغلب أجراء القطاعين العام والخاص بكونهم خارج هذا الاتفاق الذي تجاهل مطالبهم الأساسية برفع الأجور والترقية والحماية الاجتماعية وتحسين شروط العمل...

تعرض محضر الاتفاق للحشو والإطناب (14 صفحة!)، حيث تم شحنه بإجراءات جد ثانوية لن يكون لها وقع كبير على أوضاع الشغيلة، وقد جرت العادة أن تصدر الحكومة في شأنها قرارات وزارية أو مراسيم دون أن تكون موضوعا لتفاوض مع النقابات. مثلا: إقرار رخصة الأبوة مدتها 15 يوما لن يستفيد منها الأجير سوى مرة أو مرتين في الحياة بالنظر لانخفاض الخصوبة وتقلص حجم الأسر، وكذا زيادة 64 درهما في الشهر في التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس لن تهم سوى نسبة قليلة جدا من المأجورين. فكم يمثل المأجورون الذين لهم 4 أو 5 أو 6 أبناء؟ إنهم يمثلون، على التوالي، في القطاع الخاص: (13.9% و9.4% و6.4%) وفي القطاع العام: (11.1% و5.5% و3.3%).

رغم التنصيص في مقدمة الاتفاق على أن مسألة التشغيل ضمن الملفات الاجتماعية المطروحة على طاولة الحوار الاجتماعي فإن الاتفاق الأخير لم يشر إلى أية إجراءات فعلية لمحاربة البطالة الجماهيرية وخصوصا وسط الشباب وحاملي الشواهد.

مجموعة من المطالب النقابية أحيلت في نص الاتفاق على "مفاوضات" لاحقة غير مضمونة النتائج (مثلا: الزيادة العامة في أجور القطاع العام)، أو أجلت إلى مواعيد بعيدة دون تحديد طريقة تنفيذها (مثلا: توحيد الحد الأدنى للأجور).

إن الزيادة الهزيلة المعلنة في الحد الأدنى للأجور لا تراعي مستوى التضخم المتراكم منذ سنوات والغلاء الفاحش المسجل في الفترة الأخيرة في أسعار المواد والخدمات الأساسية. لذا كان يجب التنصيص على إعادة إقرار السلم المتحرك للأجور والأسعار ومراجعة الأجور سنويا وفقا لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

مجموعة من الالتزامات الواردة في الاتفاق الجديد هي في الحقيقة التزامات قديمة وردت في اتفاقات سابقة ولم تنفذها الحكومة والباطرونا. والأفظع من ذلك أن توحيد الحد الأدنى للأجور الذي كان يفترض تحقيقه في أفق 2013 بمقتضى اتفاق 26 أبريل 2011، أعيد إدراجه في الاتفاق الجديد مع إرجاء تحقيقه إلى سنة 2028. أي أن فترة الانتظار التي حددت في 3 سنوات ابتداء من 2011 تم تمديدها إلى 18 سنة (2028-2011).

بعض النقاط الإيجابية الواردة في هذا الاتفاق يلفها الغموض من حيث أجرأتها في المستقبل. مثلا: بأية نسبة سنوية سيتم تحقيق توحيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في أفق 2028؟ ما هي نسب وأشطر الضريبة على الدخل المقترحة في قانون المالية 2023؟ كيف سيتم إلزام 100 مقاولة سنويا بإبرام اتفاقيات جماعية للشغل؟ ما هي نسبة ومبلغ معاش الشيخوخة عند تخفيض شرط الاستفادة من 3240 إلى 1320 يوم اشتراك؟...

إن تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 إلى 1320 يوم اشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يبدو إيجابيا، لولا أنه يخفي جوهر المشكل المطروح منذ سنين والمتمثل في كون آلاف العاملات والعمال يفاجأون عند بلوغهم سن التقاعد بعدم توفرهم على شرط الاستفادة (3240 يوما). وهنا تطرح مسؤولية أجهزة تفتيش الشغل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فضلا عن القضاء. وكان الأجدر إيجاد صيغة لتمكين هؤلاء العمال والعاملات من معاش يحفظ كرامتهم بدل إلزامهم بالعمل لسنوات إضافية أو سحب مبلغ الاشتراكات الهزيلة.

الصيغة المعتمدة في فقرة "إصلاح أنظمة التقاعد" اعتمدت لغة العموميات دون طمأنة المأجورين حول الحفاظ على مكاسب التقاعد. ويخشى أن اعتماد الغموض في هذه الفقرة يهدف إلى استفراد الحكومة بتأويل "الإصلاح" على أنه مزيد من تمديد سنوات العمل والرفع من الاقتطاعات وتخفيض المعاشات...

بخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد فعليا خارج مراقبة الحكومة، لم يتم تحديد آليات أجرأة اتفاق 30 أبريل 2022 بالنسبة لمستخدميها، سواء فيما يتعلق بالأجر الأدنى أو إحداث درجة جديدة أو ما يهم التفاوض مع النقابات القطاعية وإبرام اتفاقات جماعية للشغل...

الاتفاق الحالي تجاهل أيضا العديد من المطالب والملفات القطاعية والفئوية وضمنها ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وعددهم 102.000 والذين يستبعد تلبية مطلبهم الأساسي في إطار "الحوار القطاعي". هذا المطلب المتمثل في الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية كخطوة لإلغاء التعاقد في الوظيفة العمومية أي إلغاء الفصل 6 مكرر الذي أضيف للقانون الأساسي للوظيفة العمومية بتاريخ 18 فبراير 2011.

بصدد المحور المعنون ب "استكمال الترسانة القانونية لتشريعات العمل وملاءمتها مع سوق الشغل الوطنية والدولية":

بالنظر للظروف الراهنة المتميزة بتشديد الاستغلال وتدهور ظروف العمل، كانت الشغيلة المغربية تنتظر ملائمة التشريعات المحلية مع معايير الشغل الدولية بدء بضمان الحريات النقابية وإقرار أجر عادل يضمن الكرامة للعامل ولأسرته وحماية صحة وسلامة العاملات والعمال ضد الأخطار المهنية وضد انتشار الأوبئة والحفاظ على الاستقرار المهني وتشديد الإجراءات العقابية ضد المشغلين المنتهكين لقانون الشغل. والحال أن مشاريع القوانين المشار إليها في المحور السادس من هذا الاتفاق تنذر بأن المقصود ب"الملائمة مع سوق الشغل" هو تكريس هشاشة الشغل وإضفاء الشرعية القانونية على الانتهاكات العديدة لحقوق العاملات والعمال فضلا عن التضييق القانوني على الحريات النقابية وعلى حق الإضراب.

إن الهدف من تعديل مدونة الشغل هو الإجهاز على بعض الضمانات القانونية التي تضمن استقرار العمل وحرية ممارسة العمل النقابي. ونخشى أن تكون المواد التالية مستهدفة: المادة 16 التي تقيد العمل بالعقدة المحدودة المدة، والمواد 66 إلى 71 التي تقيد التسريح الجماعي للعمال وإغلاق المقاولات، والمادة 496 التي تحدد حالات تشغيل عمال من طرف "مقاولات التشغيل المؤقت" للقيام ب"أشغال غير دائمة"، والمادة 414 التي تلزم السلطة بتسليم وصل الإيداع فورا للنقابات عند تأسيسها أو تجديد مكاتبها النقابية، إلى غيرها من المواد المشابهة.

إن ملائمة قانون الشغل مع تحولات سوق الشغل بهذا المعنى، مطلب من مطالب الباطرونا التي تهدف إلى تكريس التراجعات الحالية العديدة على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة.

بخصوص "مراجعة منظومة التنقيط والتقييم": يسود تخوف مشروع وسط الموظفين من أن التعديلات المقترحة من طرف الحكومة تستهدف بعض مكاسبهم وضمنها الحق في الترقية بالأقدمية.

بعض الالتزامات السابقة التي لم يتم تنفيذها من طرف الحكومات المتعاقبة اختفت تماما في الاتفاق الجديد. وهكذا لم يتم التنصيص، مثلا، على المصادقة على اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المناهض لحق الإضراب...،

ومن أغرب ما تضمنه اتفاق 30 أبريل 2022 الفقرة المعنونة ب "التزامات الاتحاد العام لمقاولات المغرب" والتي تنص في جوهرها على التزام الباطرونا بتطبيق الحد الأدنى للأجور (!) والتصريح بالعمال أدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (!)... والحال أن الأمر يتعلق هنا بمقتضيات قانونية تدخل في النظام العام وملزمة للجميع بقوة القانون وغير مشروطة بتوقيع هذا الالتزام ضمن بنود الاتفاق الاجتماعي.

إن وجود هذه الفقرة يفضح واقع الحال بالمغرب ويؤكد من جديد على إنكار قانون الشغل من طرف أغلب المشغلين، وذلك على الرغم من توسل مصالح وزارة الشغل لهم. فهل كان "لزاما" أن تؤكد الباطرونا "حسن نيتها" بالتوقيع على الالتزام بتنفيذ هذه المقتضيات القانونية (!)؟.

في اليوم العالمي للصحافة
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعدد أوجه محنة حرية الرأي والتعبير

يخلّد العالم اليوم العالمي للصحافة في الثالث من ماي من كلّ سنة منذ عام 1993، وقد تمحور موضوع احتفال هذه السنة وفق ما أقرّته منظمة اليونيسكو حول: "الصحافة تحت الحصار الرقمي" لتسليط الضوء على الجوانب المتعددة لتأثير ما استجد من تطورات في وسائل الرقابة الحكومية وغير الحكومية، وجمع البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي على الصحافة وحرية التعبير والخصوصية. وكذلك على التحديات المتصلة ببقاء وسائل الإعلام في العصر الرقمي ونجاحها، والتهديدات التي تقوض ثقة الجمهور نتيجة الرقابة والهجمات الرقمية على الصحافيين، وعواقب ذلك كله على ثقة الجمهور.

كما تزامن اختيار هذا الموضوع مع الذكرى الـ 31 لإعلان ويندهوك للتأكيد على استمرار الارتباط الوثيق بين حرية البحث عن المعلومة ونقلها وتلقيها من جهة والمنفعة العامة من جهة أخرى، والدعوة إلى تجديد الالتزام العالمي اتجاه حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات أمام التحديات الجديدة فهي التي يواجهها قطاع وسائل الإعلام ودور شركات الأنترنيت وحاجتها إلى مزيد من الشفافية مع ضرورة دمقرطة الوصول إليها في جميع أنحاء العالم.

وبهذه المناسبة تخلّد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى جانب كل الصحفيين والصحفيات واطاراتهم، ومعهم كل المناصرين لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والأنترنيت عبر العالم اليوم العالمي لحرية الصحافة هذه السنة في ظلّ سياق دولي وإقليمي يتميز بـ :

- تزايد استهداف حياة وسلامة العديد من الصحفيات والصحفيين، وتصاعد جرائم قتلهم/ن في مختلف بقاع العالم، حيث قُتل 24 صحفيًا وصحفية أثناء القيام بعملهم/ن سنة 2021، وفق منظمة مراسلون بلا حدود، كما أعلن اليونسكو قبل أيّام (28 أبريل 2022) عن مقتل الصحفيين رومان نيزيبوريتس وزوريسلاف زاموسكي، اللذين عُثر على جثتيهما من لدن سكان منطقتي ياهدن وبوتشا الأوكرانيتين.

- استمرار التضييق على حرية الصحافة، ومضايقة العديد من الصحفيين والصحفيات وتعريضهم للعنف ولتهديدات والتحرش، أثناء تغطية المظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية أو أثناء القيام بتحقيقات حول قضايا الفساد، وللاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفي على إثر محاكمات جائرة. فيما آخرون يظلون خلف القضبان بدون محاكمات، رغم النداءات المتكررة للمندوبية السامية لحقوق الإنسان والحركة الحقوقية العالمية للإفراج عن المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم الصحفيين/ت. فوفق إحصائيات منظمة مراسلون بلا حدود فإنّ هناك 478 صحفيًا وصحفية رهن في الاعتقال (إلى حدود 2 ماي 2022).

- تكثيف الرقابة على وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنيت وحجب المواقع الإلكترونية واستخدام برمجيات خبيثة للتجسس على الصحفيين والنشطاء الحقوقيين والمعارضين وإخضاعها لسيطرة الحكومات (أنموذج برمجية "بيغاسوس" التي تنتجها شركة "إن إس أو" الإسرائيلية).

- استمرار ملاحقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي للصحافيين الفلسطينيين والتضييق عليهم، بشكل ممنهج، ما تسبب في إصابات في صفوفهم، حيث يوجد حاليا حوالي 15 صحافيا رهن الاعتقال، من بينهم، الصحافية بشرى الطويل المعتقلة إداريا في ظروف قاسية؛ كما سائر الأسرى و الأسيرات، في محاولة للتغطية على جرائم الاحتلال اليومية في حق الشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الوطني، يتميّز الوضع باستمرار انتهاكات حرية الصحافة تشريعًا وممارسة، حيث صنفت منظمة مراسلون بلا حدود المغرب ضمن البلدان التي تعاني من وضعية صعبة، حيث احتل المرتبة 135 ضمن 180 بلدا في مؤشر حرية الصحافة في العالم لعام 2022، وهو ترتيب تؤكده الأوضاع المتردية لحرية الصحافة المتجلية في حصار الصحافة المستقلة والقمع الممنهج للصحفيين المستقلين والمدونين ومستعملي وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير وتبادل الأخبار وتلقيها، تزامنًا مع تنامي "إعلام" التشهير الموالي للأجهزة الأمنية والمخابراتية المغربية التي أصبحت تقوم بأدوار قمعية.

ولازالت العديد من الاختلالات تشوب سياسة الدولة اتجاه الصحافة والصحافيات والصحافيين قائمة من خلال:

- غياب الضمانات الدستورية والقانونية الكافية لحماية الحق الأساسي في حرية الصحافة.

- استمرار اللجوء إلى القانون الجنائي، عوض قانون الصحافة والنشر لمتابعة الصحفيين لتجريم التعبير المشروع عن الرأي بما في ذلك عبر الانترنيت ومواصلة حملات

المتابعات والاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة ضد الصحفيين/آت والمدونين/آت؛

- غياب أي تحقيق فيما نشرته المنظمات الحقوقية الدولية وبيانات المعنيين في ما أقدمت عليه السلطات الأمنية المغربية من مراقبة لمحتويات شبكة الانترنيت واستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ببرنامج التجسس "بيغاسوس Pegasus " التابع لشركة NSO الإسرائيلية، واعتراض الاتصالات وانتهاك الحق في الخصوصية دون اعتبار للمعايير الدولية ذات الصلة و مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.

- استمرار الاعتقال التعسفي والتحكمي للصحفيين عمر الراضي وسليمان الريسوني بتهم لا علاقة لها بعملهما الصحفي، بهدف النيل من سمعتهما ووضعهما في زنازين انفرادية بشكل يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمقتضيات الدستورية والقانونية ذات الصلة، وفي مقدمتها قرينة البراءة.

- تواتر الاعتقالات بسبب التعبير عن الرأي وتعريض المعتقلين لمحاكمات جائرة والزج بهم في السجون ظلما، وآخرهم ربيع الأبلق (يُحاكم في حالة سراح) الذي أدين بأربع سنوات حبسًا بسبب تدوينات انتقد فيها سياسة الدولة على فيسبوك، وسعيدة العلمي التي حُكم عليها بالحبس النافذ لمدة سنتين بفعل تدوينات انتقدت فيها أدوار بعض مؤسسات الدولة خاصة الأمنية.

- استمرار استدعاءات السلطات للمدونين بسبب التعبير عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي وإصدار أحكام جائرة ضدهم.

- استمرار الاعتقال التعسفي للصحفي توفيق بوعشرين بالرغم من وجود رأي لفريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي الذي اعتبر اعتقاله تعسفيا ومرتبطا بعمله كصحفي، وطالب الدولة المغربية بالإفراج عنه وتعويضه؛

- استمرار أطوار محاكمة المؤرخ والصحفي معطي منجب، الناشط في الجمعية المغربية لصحافة التحقيق ورفاقه بتهم خطيرة، تتعلق بالمس بسلامة أمن الدولة الداخلي، وزعزعة النظام العام، والتضييق عليه بمتابعة أخرى ومنعه تعسفيا من السفر؛

- استمرار الدولة ومؤسساتها في فرض احتكارها، ووصايتها على جل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وعدم انفتاح الإعلام العمومي على مختلف الآراء والمواقف بما في ذلك المعارضة للسياسات الرسمية، وممارسة الضغوطات القضائية على بعض المؤسسات الإعلامية لدفعها إلى الإفلاس، والتمييز في صرف الدعم للصحف الورقية وللعاملين فيها خلال جائحة كوفيد19، بناء على توجهها التحريري ومن ضمنها حرمان جريدة أخبار اليوم المتوقفة عن الصدور.

إن المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يحتفي باليوم العالمي لحرية الصحافة، في ظل استمرار تطبيق حالة الطوارئ الصحية، إذ يحيي كافة الصحافيات والصحافيين المدافعين عن القيم الحقوقية، في المغرب وعبر العالم، ويثمن جهودهم في تغطية ونقل أخبار الحركة الحقوقية وباقي الحركات الاحتجاجية تنويرا للرأي العام فإنه:

1 - يعبر عن تضامنه مع كل الصحفيين/ت والمدونين/آت، الذين مستهم الاعتقالات التعسفية والمتابعات والاستنطاقات والتضييقات والتهديدات (كما في حالة الصحفية عايدة علمي، مراسلة النيويورك تايمز بالمغرب أو في حالة الصحفي عبد اللطيف الحماموشي) والمحاكمات الجائرة على خلفية التعبير عن آراءهم ويطالب بالاستجابة لنداءات الحركة الحقوقية الوطنية والدولية، بالإفراج عنهم بدون شروط، ووقف المتابعات الجارية ضدهم، ووضع حد للاعتداء على حقوق الصحافيات والصحافيين، ولإفلات المعتدين على نساء ورجال الإعلام من العقاب.

2 - يطالب بوضع حد لإعلام التشهير الموجه من لدن الأجهزة الأمنية والمخابراتية الذي يعمل على استهداف الصحفيين المستقلين والسياسيين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

3 - يطالب بالإفراج عن الصحفيين المعتقلين، وفي مقدمتهم عمر الراضي وسليمان الريسوني، إعمالا لقرار الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي بشأن توفيق بوعشرين. وإسقاط التهم المتعلقة بمحاكمة معطي منجب ورفاقه.

4 - يطالب بالإفراج عن كل المدونين المعتقلين تعسفيا من ضمنهم سعيدة العلمي ونور الدين العواج ويونس البركاوي، إلخ... وإسقاط التهم المتعلقة بربيع الأبلق.

كما يطالب المكتب المركزي بـ:

- مراجعة القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر قصد ملاءمتها مع التزامات وتعهدات المغرب بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية المُتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وإلغاء كل مقتضيات القانون الجنائي السالبة للحرية وكل المقتضيات التي تمنع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من أداء مهامهم باستقلالية وبدون ضغوط.

- التخلي عن الانتهاك غير المشروع للحق في الخصوصية المنصوص عليه في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أثناء أنشطة الرقابة واعتراض الاتصالات التي تقوم بها قوات الأمن والمخابرات، خاصة في حق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعمل على فتح تحقيق مستقل ونزيه وشفّاف بشأن استعمال برنامج التجسس Pegasus " التابع لشركة NSO الإسرائيلية.

- يلح على وجوب جعل الصحافة، وعلى رأسها وسائل الإعلام العمومية، في خدمة قيم حقوق الإنسان، وفتح المجال أمام كل الهيئات والمشارب الفكرية والسياسية والثقافية للتعبير عن آرائها والاستفادة من خدمات الإعلام العمومي.

- يطالب بوضع حد للاعتداء على حرية الصحافة، والتحريض على الكراهية والعنف والوصم ضد الصحافيات والصحافيين ويدعو إلى النهوض بأوضاع الصحفيين/ت المهنية، والاجتماعية؛

من وحي تظاهرات الطبقة العاملة بمناسبة فاتح ماي 2022

عمر باعزيز

شكلت تظاهرات فاتح مايوهذه السنة لحظة مهمة للكشف عن أوضاع الطبقة العاملة بعد أكثر من عامين تحت وطأة الحجر الصحي وقوانين الطوارئ السيئة الذكر.وقد كانت صور التظاهرات الاحتفالية بالعيد الأممي الخالد للطبقة العاملة عموما والمغربية على وجه التحديد أكثر تعبيرا عن ما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم الحالة التي تشهدها الحركة النقابية من حيث قوتها أو قدرتها على تأطير وتنظيم العاملات والعمال وعموم المأجورين في بلادنا.

لم تقو المركزيات النقابية هذه السنة،على التظاهر واستعراض ما عانت منه الطقة العاملة من تشريد وطرد وقهر وقمع وأماض وبائية احتلت الوحدات الانتاجية.ولم تو نفس المركزيات على بصم مذكراتها المطلبية المحجوزة منذ عقود بمطالب حمائية لمنخرطيها،تناضل وتفاوض عليها بقوة من خلال ما يسمى الحوار الاجتماعي وما نتج عنه من اتفاق اجتماعي هزيل المضمون مرهون الى المجهول ومخاطر تصفية الوظيفة والقطاعات العمومية والحط من العمل المأجور بما يكبل صوت العمال وحقهم في التنظيم النقابي...

انها محصلة وضعية عمل نقابي معطوب غير قادر على تجاوز سمات الضعف التالية :

- تشتت نقابي بمبرر التعددية النقابية،وتناسل تشكيلات مفرطة في الفئوية.
- فساد القيادات النقابية وتبعيتها للخيارات السياسية المخزنية السائدة.
- غياب الديمقراطية في العمل النقابي والاستبداد بالقرار.
- تلاشي الاستقلالية النقابية عن الدولة والأحزاب والباطرونا
- تراجع البعد التقدمي في العمل النقابي لحساب "التعاون الطبقي" و"المهادنة الطبقية" وأطروحة"التعاون بين المشغل وأجرائه لصالح المقاولة"

هذه السمات العامة التي تطبع العمل النقابي في ارتباط مع الوضع العام للحركة النية العمالية عالميا،هي على أهمية تأثيرها،لا تعفينا من الوقوف على طبيعة عملنا وسط تلك المركزيات،بأي أهداف وأية وسائل؟فقد توسعت دائرة المناضلات والمناضلين الرافضين للعمل وسط المركزيات النقابية القائمة،لفائدة عمل جمعوي أو فئوي آخر.كما تعمقت في نفس الوقت النزعة الى التموقع في الأجهزة أو الانسحاب بافتعال مبررات أوخلافات.بينما يتم احتقار العمل وسط القواعد العمالية ومساعدتها على التنظيم وامتلاكها لحقها في التقرير دون تدخلات بيروقراطية أو الانابة والوصاية عنها.

لقد تساكن عملنا النقابي مع واقعية تبريرية،تعزل الطبقة العاملة عن الصراع العام بل تم التطبيع مع العفوية والعمل النقابي الاقتصادوي حتى تلاشت الأهداف الكبرى من العمل النقابي النبيل واستراتيجية التغيير المرهونة بالقوة الضاربة للطبقة العاملة اذا ما كانت مسلحة بأدوات الصراع الضرورية لتحريرها وتحرير المجتمع.

من المؤكد أننا في ممارساتنا النضالية عموما والنقابية على وجه التحديد،محكومين بقراءتنا لموازين القوى المختلة،من جهة لصالح دولة المخزن والباطرونا ومخططات المؤسسات المالية للأمريالية.ومن جهة ثانية نواجه القوى الرجعية والانتهازية.لكن هذا لا يبرر ممارستنا النقابية السائدة المرتكزة في أحسن أحوالها على الجري في مسار لولبي وراء روتين الانجاز التقنوي لمهام يمكن أن تنجزها مكاتب نقابية محلية وقطاعية من غير النيابة عنها حتى تتمكن من تنظيم نفسها والتدرب على خوض المفاوضات والترافع على مطالبها والتقرير

في أشكالها النضالية بشكل مستقل محصن من أي تدخل بيروقراطي أو غير ذلك.

لقد قيدنا سلوكنا في مواجهة اشكالات العمل النقابي المأزوم بالسعي الى البناء التنظيمي الهش غير المسند بالتأطير والتكوين على مبادئ العمل النقابي الديمقراطي والتقدمي البديل.كما سلمنا ضمنيا بالفئوية والتشتيت،حيث تشيع مناضلاتنا ومناضلونا الى التحلق في القطاعات أوالنقابات القطاعية في شكل جزر معزولة لا يكاد ينفذ اليها مبدأ التضامن بين مختلف المأجورين.سلمنا أيضا باللجوء الى الاستعاضة بمواجهة البيروقراطية بطول النفس الى التأسيس الى تجارب نقابية فئوية تعزل طلائع النضال النقابي من يساريين وديمقراطيين عن الأوساط العمالية الواجب تأطيرها وتنظيمها والرفع من وعيها بالفكر الاشتراكي والمشروع التحرري للطبقة العاملة وعموم الكادحين.بين

> ان أي عمل نقابي لا يفتح أبوابه أوحتى نوافذه على الآفاق المفتوحة لحراكات التغيير،سيكون مجرد خدمة لمساعي البيروقراطية والمخزن في سعيهما نحو تأبيد الأوضاع المأزومة الراهنة. وكل خطوة ولو صغيرة امتدت بوعي بروليتاري في أوساط العمال لتنظيمهم وتقوية أدوات دفاعهم الذاتية والمشتركة،ستكون لبنة قوية لبناء أركان حركة عمالية مغربية ملتحمة بالنضالات الشعبية

كل الخيارات يبقى من الواجب بل من الحاسم أن يتجنب عملنا النقابي الصعب في الشروط الحالية السقوط في منزلقين خطيرين:الأول يتمثل في استعداء النضال الفئوي بدل النهوض به في اتجاه توحيده في اطار نضال نقابي موحد.والثاني يتمثل في ممارسة طقوس روتينية النقابية الاقتصادوية التي جعلت في العمل النقابي استراتيجية مطالب قد تؤبد الاستغلال بدلا(حتى) من تلطيف شروط ذلك الاستغلال.بينما العمل النقابي،مهما بلغت أهميته وان كان مدخلا أساسيا (وليس وحيدا) للتجدر وسط العاملات والعمال واستهداف طبقتهم بقيادة النضال من أجل التحرر الوطني والتحرر الطبقي ضمن سيرورة نضال الطبقات الشعبية من أجل التغيير المنشود.

لقد بات في حكم المؤكد أن تبادر مجموعات اليسار الماركسي والمناضل الى تنظيم حوارات أيام دراسية عمومية حول العمل النقابي في المرحلة.وذلك بتهييء أوراق ومشاريع تصورات واضحة ومسؤولة تبرهن من خلالها عن واجبها أولا تجاه الطبقة العاملة المغربية.ثم مقارعة الحجة بالحجة ومساءلة التجارب القائمة بكل تواضع وبالنقد والنقد الذاتي اللازمين بهدف استكمال مهام النهوض بالعمل النقابي والتخلص من البيروقراطية ومواجهة المشاريع الرجعية للنظام المخزني الساعية الى اجهاض حتى التجارب القائمة في العمل النقابي بالرغم من محدوديته ونواقصه المتعددة...

ان أي عمل نقابي لا يفتح أبوابه أوحتى نوافذه على الآفاق المفتوحة لحراكات التغيير،سيكون مجرد خدمة لمساعي البيروقراطية والمخزن في سعيهما نحو تأبيد الأوضاع المأزومة الراهنة.وكل خطوة ولو صغيرة امتدت بوعي بروليتاري في أوساط العمال لتنظيمهم وتقوية أدوات دفاعهم الذاتية والمشتركة،ستكون لبنة قوية لبناء أركان حركة عمالية مغربية ملتحمة بالنضالات الشعبية تضمن نجاحها بكل وضوح.لكن الحاجة تبقى دائما الى تقوية النقابة كسلاح للطبقة العاملة في ممارسة الصراع على الواجهة الاقتصادية في ارتباط جدلي مع مهمة بناء الحزب المستقل كسلاح للممارسة الصراع الحاسم سياسيا واجتماعيا.

في بعض ركائز أطروحة التغيير الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية

إ.ح

يعيش العالم (ومجتمعنا الرأسمالي التبعي جزء صغير منه) حالة غليان وتحولات كبيرة على جميع الأصعدة تفترض تتبعها ومسايرتها وتحليلها للإمساك بصلب التناقضات الرئيسية والثانوية فيها وللتمكن من التموقع في الصراع الدائر فيه بين الإرادة الرأسمالية الامبريالية الغربية في حلتها المتجددة للهيمنة على العالم الحديث من جهة ، وإرادة التحرر الشعبي الديمقراطي (بناء الدولة الوطنية المستقلة) ثم الاستراتيجي (المشروع المجتمعي الاشتراكي) من جهة أخرى ، وهذه التحولات فيها الكمية وفيها النوعية ويمكن رصد بعض التحولات النوعية منها :

إقتصاديا :

- طور التكونولوجيا والعلم على درجة كبيرة من الفهم والتحكم والتحويل للمادة والطاقة و الحركة والحياة ويظهر ذلك جليا في الميدان العسكري وكذلك المدني وفي خدمة الرأسمال الكبير وهاجسه الربحي ونزعته المالتوسية الاجرامية على حساب البشرية .

- هيمنة أدوات التواصل والتحكم اللوغاريتمي في التواصل و المعرفة و الاعلام و الحياة اليومية وتوظيفها لتكريس سلطة الشركات و مراكز المال العالمية والتحكم في مراكز القرار السياسي من خلالها.

- تطور هائل للإنتاج و منافسة قوية في جودة البضائع المعروضة ، والصراع حول الموارد وبالموارد الأولية أو المتحولة (استعمال الموارد كسلاح حاليا كالمواد الاحفورية و الغذاء والمواد الأولية الثمينة للصناعات الالكترونية الدقيقة) والتطور في استعمال العقوبات الاقتصادية والمالية كأحد أوجه السيطرة وشن الحروب على الدول "الخارجة عن الطاعة"

- تلفة وبحث دول المحيط الرأسمالي عن التموقع ضمن المحاور القائمة (العسكرية والاقتصادية والمالية) التي تقودها الأنظمة القوية (الو.م.أو حلف الناتو من جهة ، وروسيا والصين من جهة أخرى) لضمان الحماية للأنظمة السائدة ، ورغبة البعض في تجاوز هيمنة القطبية الغربية و قواعدها الرأسمالية الديكتاتورية و الاستعمارية على العالم ولو في حدودها الدنيا من خلال الثورات أو الانقلابات أو تغيير السياسات (فك جزئي للإرتباط في إطار التبعية) .

- استغلال واستثمار المؤسسات الرأسمالية المالية الكبرى لكل الكوارث (جائحة كورونا) والأزمات والحروب من أجل المزيد من ربح المال على حساب حياة الناس ومتطلبات معيشتهم وحقوقهم (تبرير الغلاء و الفوارق الطبقية والقمع)

- ترسيخ وتعميق العبودية لثقافة الاستهلاك ولأنماطه السائدة.

سياسيا :

- في المركز الرأسمالي : أصبحت الانتخابات التمثيلية على الطريقة البورجوازية في بلدان المركز الرأسمالية تؤكد بوضوح هيمنة المؤسسات و المافيات المالية و الإعلامية (باسم القانون) على الحياة السياسية ، وغياب أو ضعف تأثير الطبقة العاملة وجماهير الكادحين في مشهد الصراع السياسي مما يجعل تمرير السياسات الطبقية يحصل بدون صعوبة كبيرة ويعمق الفوارق الطبقية (تفكيك القوانين الشغلية التي تضمن مكتسبات طبقية إضافة إلى انتشار الفقر و الغلاء)

- في بلدان الأطراف التبعية أو شبه التبعية : تحولات وتحديات كبيرة بفعل تأثير الظروف والصراعات الدولية حول الموارد (الماء ، الطاقة ، الغذاء...)، ويمكن ملاحظة أن الكثير من التناقضات الرئيسة والثانوية تبرز إلى السطح (مثل الرغبة المعلنة أو الثاوية في التخلص من هيمنة الدولار على التبادل التجاري العالمي+ التخوف من إيداع الأموال في الأبناك الأمريكية والغربية خوفا من سرقتها المعلنة والمتحدية لكل القوانين و الأعراف على طريقة الكويبوي و خاصة بالنسبة للدول المنتجة للطاقة الاحفورية) ووقوف المافيات الحاكمة في مواجهة كل إمكانية لقيام نظام ديمقراطي بالطرق السلسة .

- اقتناع الأنظمة الديكتاتورية بالمسايرة والانبطاح للأنظمة الامبريالية الغالبة ولإرادتها الاقتصادية والسياسية من خلال توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومؤسسات التمويل و الإقراض و الاستثمار .

- اقتناع أغلب الأنظمة التبعية في العالمين العربي و المغاربي ب"حتمية" الانخراط في التطبيع و الانبطاح والخضوع للكيان الصهيوني و قبول تدخلاته وخدماته و حمايته تحت مسميات "الشراكة و التعاون الاستراتيجي".

- من جهة أخرى نلاحظ في قوانين الصراع الطبقي في العالم أنها متموجة وتعيش ترددات مد و جزر وتتأثر بالتحولات الدولية (الأزمات والحروب وآثارها) وتبحث فيها الطبقة العاملة و حلفاؤها عن مداخل لتغيير موازين القوة . وتوجد بعض الشعوب في طليعة المد الثوري رغم الظروف العامة للجزر (الثورة السودانية مثلا)

في ظل هذه الظروف تبقى نضالات الشعوب عموما ومجتمعنا خصوصا تعيش ضعفا و نقصا في 3 مسائل رئيسية :

- الأولى في كون الهيمنة الطبقية هي هيمنة سياسية منظمة لدولة و مؤسسات البورجوازيات و الشركات الكبرى و أحزابها وجمعياتها مما يتطلب الضرورة السياسية و التاريخية لبديل تنظيمي طبقي سياسي يمثل قوى العمل و لهذا تطرح بإلحاح مهمة تنظيم الطبقة العاملة والكادحين في حزب سياسي يعكس هويتهم الطبقية و ينظم أدوات كفاحهم ويبوصلها.

- الثانية في العمل على تجاوز النضالات المشتتة التي رغم أهمية المجهود و التضحيات المقدمة فيها فهي قليلة المكاسب إلى منعدمة خصوصا في ظل موازين القوة السياسية المختلة لصالح الكتلة الطبقية الحاكمة .

- الثالثة هي التفكير والعمل الدائم على الانخراط في الصراع الإقليمي (العربي - المغاربي- الأفريقي - المتوسطي) والأممي ضد الهيمنة المطلقة للغرب الرأسمالي الامبريالي ، وبناء التحالفات التحررية ووحدة نضالات الشعوب وفق هذه الرؤية الثلاثية .

في المغرب تعيش بلادنا استمرارية للنظام المخزني وبنياته اللاديمقراطية و اللاشعبية وتطور تبعيته وإذا كان انخراطه في المحور الأمريكي الصهيوني يعتبر اختيارا وممارسة قديمة سرعتها هرولة الأنظمة العربية الخليجية نحو التطبيع فإن تشتت قوى التغيير الديمقراطي الشعبي نظرا لعدة عوامل تاريخية وسياسية وضعف تنظيم قوى الشعب الكادح وطلائعه تنظيما سياسيا ، وضعف تنظيم القوى المنتجة (الطبقة العاملة) سياسيا وتشتت وضعف كفاحية الحركة النقابية مؤكزيا وسيادة أفكار اللاجدوى من التنظيم في أوساط البورجوازية الصغيرة المتخبطة وانتقال العدوى إلى بعض الأوساط من العمال والشباب عموما (يأسا من تجارب تنظيمية سابقة أو تخوفا من التكلفة النضالية للعمل المنظم أو نتيجة ضعف النفس النضالي والرغبة في الحلول السريعة والابتعاد عن المشاكل و "الضرائب" المترتبة عن الالتزام النضالي...إضافة إلى ضعف الاجتهاد في أساليب العمل...) وهي عموما انعكاس لغياب (أو ضعف الاقتناع) بوصلة مشروع مجتمعي بروليتاري بديل و إرث لثقافة لاتنظيمية انتظارية كسولة أحيانا في بعض الأوساط اليسارية . إذ لا يكفي مقاومة السائد منه بل لا بد من بلورة البديل الجدري له على أسس تحليل شامل وملموس وهادف وواضح وعلى أساس وحدة النظرية والممارسة (لكل عضو مهام وبرنامج) . هذا بالطبع بدون نسيان تأثير الحصار المضروب على الحريات كحرية التنظيم والتعبير والاحتجاج وعلى حركة المناضلين والمناضلات وعلى قوى التغيير المنظمة الغير موالية للسلطة .

إن هذه العوامل تدفع البعض إلى الغضب واليأس والتذمر في الوسط النضالي خصوصا في ظل نضالات بطولية لكنها تفتقد إلى الجماهيرية ولا تأتي في الغالب بأية مكتسبات تذكر فما هي المسائل التي يجب التركيز عليها اليوم في بوصلة نضالنا والتي تتطلب التفكير و العمل الدقيق الدائم و الصبور لإنجاز المطلوب في طريق مهام التغيير الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية :

1) التركيز في الصراع ضد التناقض الرئيسي و العدو الأكثر شراسة في الكون ضد الشعوب والبلدان التبعية والضعيفة ألا و هو الامبريالية الأمريكية و حلفائها الغربيين (الغرب الرأسمالي) لكونهم يشكلون الخلفية الاستعمارية القديمة والحديثة لحماية الأنظمة الديكتاتورية والتبعية والسيطرة على موارد البلدان التبعية و مقدراتها . والاقتناع أن أي تغيير ثوري في بلدان المركز سيتلوه لا محالة تغيير في بلدان الأطراف.

2) اعتبار أن تحالفا ضد النظام المخزني ومن أجل الدولة الديمقراطية الشعبية مهمة آنية لكل مكونات الشعب من التقدميين والديمقراطيين والطلائع من العمال والكادحين والطبقات الوسطى وحتى جزء من الطبقة البورجوازية الغير مهيمنة والمتضررة من هيمنة الكتلة الطبقية السائدة على الدولة والمجتمع إضافة إلى المثقفين والصحفيين المستقلين عن أجندة السلطة .

3) الاقتناع أن الجبهة العريضة ضد النظام المخزني الموجودة موضوعيا و التي تعبر عن نفسها بأساليب نضالية و احتجاجية متنوعة ، غير متحققة ذاتيا بما يكفي لعوائق فكرية وسياسية مزاجية أحيانا وغير مؤسسة أحيانا أخرى . مما يتطلب العمل الحثيث على الدفع بها إلى الأمام (نقد السلاح) وتطويرها نوعيا والعمل على تحقيق بعدها الجماهيري و تطوير نواتاتها الحالية ك"الجبهة الاجتماعية" و "الجبهة المغربية لدعم فلسطين و ضد التطبيع"

وأخيرا حشد التفكير والعمل في تطوير أدوات الدفاع الذاتي للجماهير المنتجة و الكادحة وفي مقدمتها :

- فضح زيف السياسات اللاشعبية وتعريتها و تعرية الأدوات والكراكيز السياسية والإعلامية التي تختبأ ورائها خطط الكتلة الطبقية السائدة الفعلية

- دعم النضالات الجماهيرية و تنظيمها و عقلنة نضالاتها ، وربط ذلك بالنضال من أجل الديمقراطية الشعبية ، وفضح انتهازية نزوعات اللاتنظيم و لاجدواها.

- ربط النضال الجماهيري والعمالي بالتنظيم الطبقي (مهمة بناء حزب العمال والكادحين) وعدم الاكتفاء بالدعم والمساندة و بالنضال الجماهيري الذي قد يحقق مكاسب هشة وقابلة دائما للتراجع .

- التفكير في أزمة الحركة النقابية وسبل تجاوزها من خلال أطروحة مركزية "الوحدة النضالية في أفق الوحدة التنظيمية" كل ما أمكن ذلك في رحاب وجدلية أفق وحدة فكرية و سياسية طبقية يحققها حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المنشود ، والعمل على تقوية التوجهات الديمقراطية الكفاحية الوحدوية داخل الحركة النقابية (الربط الجدلي بين حرب المواقف وحرب المواقع)

- النضال وخوض الصراع كذلك في حقول الثقافة والفكر والحقوق و البيئة و العلم والفن و الإعلام والرياضة وترتيب المهام لبوصلة نضال الشعب من جهة و لمقاومة و تفكيك الدعاية والأفكار السائدة التي تضخها وسائل الاعلام الرسمية ومثقفيها و أدواتها الأيديولوجية النشيطة.

- خلق ثقافة بديلة للعيش لمقاومة الاستيلاب لنمط الاستهلاك والعيش المبني على قاعدة رؤية سائدة لجوهر الانسان تقوم على دورة "استهلاك - عمل - استهلاك" و جعل العمل و ليس الاستهلاك هو أساس جوهر الانسان و الإنسانية ومدر قيمتها، وتغيير العادات الاستهلاكية و التخلي عن المضرة منها للجيب و الصحة .

- إعادة تنظيم وتوحيد قوى الشباب التقدمي والديمقراطي (طلبة - معطلين - شباب متعلم - النساء...) ليلعب دوره في الصراع الطبقي وليشكل الطلائع الثورية المبدعة للتغيير الجدري.

- وحدة النظرية والممارسة كبوصلة جدية لكل الكتابات التنظيرية لحركة التغيير الثوري ، والعمل على استثمار كل الطاقات المناضلة من خلال تقسيم المهام و العمل لمحاربة الكسل و الاتكالية و الإنابة و العمل "المثقفاتي" المتعالي والمجرد من أي براكسيس

لماذا لم يستطع المغرب تحقيق السيادة الغذائية؟

يهم ملف عددنا هذا من جريدة النهج الديمقراطي قضايا في السيادة الغذائية والحق في الغذاء.وقد تناولنا الموضوع سابقا دون أن نحيط بجميع اشكالياته.فموضوع السيادة الغذائية موضوع ذو راهنية قصوى،كما برهنت على ذلك يوميات المغاربة أيام الحجر الصحي وما قبلها ثم ما عدها،حيث ندرة وغلاء أسعار المواد الغذائية.

فهل تملك الدولة ما يمكنها من ضمان حق مواطنيها في الماء وفي الغذاء؟هل تمتلك القرار السيادي وحق التصرف فيما تنتج سواعد عمالها ومزارعيها المرهون مصيرهم بيد المؤسسات المالية والبلدان الرأسمالية؟قد يبدو الجواب بديهيا ما دمنا في دولة يحكمها نظام فاقد للشرعية بطبيعته كنظام استبدادي مخزني تبعي.ومع ذلك لا بد من مساءلة كيفية فرض التبعية وتعميقها ورهن مصير شعب بأكمله نحو المجهول،من خلال المساهمات التي نقدمها لقراء جريدتنا.

الاختلالات البنوية للأمن الغذائي للشعب المغربي

املال عسو

يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه توفير الإمكانية لتلبية الحاجيات الغذائية لكافة الجماهير الشعبية، بعيدا عن المضاربات والتبعية للأسواق الخارجية، بشروط يتم فيها مراعاة الضمانة الصحية واستدامة الموارد الإنتاجية لتبقى سليمة للأجيال القادمة. فما هي الشروط الضرورية التي يستوجبها توفير هذا الأمن الغذائي الذي أصبح سلاحا تستخدمه الشركات العابرة للقارات للتحكم في مصير الشعوب؟

تتميز الخصائص الاستهلاكية للشعب المغربي بتركيزها أساسا على الدقيق والقطاني والسكر بالإضافة الى مشتقات الحليب والزيت واللحوم بدرجات اقل. انطلاقا من تحديد هذه الخصائص، يمكن أن نعرف مدى اهتمام السياسة الفلاحية للدولة بالامن الغذائي للشعب المغربي. ويمكن الوقوف على التوجهات العامة للسياسات الفلاحية المتبعة من خلال تشخيص اربعة محاوررئيسية :

المحور الاول: على مستوى البنيات الانتاجية، وتعني وسائل الانتاج من ارض فلاحية وماء وعوامل الانتاج من سماد و بذور ودعم واعانات وغيرها، كل هذا تحت الارشاد والتاطيرالتقني للفلاحين.

بما ان الشعب المغربي، يعد من اكبر المستهلكين للدقيق، اي الحبوب، بحيث تشير الاحصائيات الى ان معدل استهلاك الفرد من هذه المادة هو 200 كلغ، وهو ما يعادل، ثلاثة اضعاف متوسط الاستهلاك العالمي، يلزم توفيرحوالي 100 مليون قنطار كانتاج سنوي من الحبوب لسد الطلب من الدقيق. ونظرا لان المغرب يخضع لتقلبات المناخ والوثيرة المتصاعدة لسنوات الجفاف، فان هذا الحجم من الانتاج يستوجب التحكم في مصادر السقي لتلافي الاثار المدمرة للجفاف، كما هو الشان بالنسبة للموسم الفلاحي الحالي. والملاحظ هو ان السياسة الفلاحية المتبعة، منذ الاستقلال الشكلي، قد خصصت الاراضي المسقية للزراعات الموجهة للتصدير، في حين ان زراعة الحبوب تتموقع في الاراضي البورية الخاضعة كليا للتساقطات المطرية. فجل الاراضي المسقية يستحوذ عليها الراسماليون الذين يستفيدون من دعم الدولة والاعانات السخية، بينما يعاني الفلاحون الصغارمن قلة اعنات الدولة وضغط القروض الفلاحية. واسطع مثال هومخطط المغرب الاخضر الذي خصص 80 في المائة من الميزانية للفلاحين الكبار، او ما سماه الزراعات ذات القيمة المضافة العالية، في حين خصص 20 في المائة للفلاحين الصغار، او ما سماها الفلاحة المعاشية، والتي تتشكل بالاساس من مزارعي الحبوب.

المحور الثاني: على مستوى التسويق والتخزين، من المعلوم ان الاقتصاد المغربي، بشكل عام وضمنه الفلاحة مرتبط، عضويا بالاسواق الراسمالية العالمية، بموجب

التقسيم الدولي للعالم الذي تشرف عليه الامبريالية الامريكية، والذي تعمق اثناء توقيع الدولة المغربية على اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، خلال بداية تسعينات القرن الماضي، هذا الوضع يجعل منتوجات الفلاحين المغاربة في المواجهة المباشرة مع المنتوجات الفلاحية المتقدمة لهذه الدول، لا من حيث الظروف المناخية ولا من حيث مستوى التقدم التكنولوجي والعلمي، الذي تتوفر عليه هذه الدول، بالاضافة الى الدعم الهائل المقدم لمزارعيهم الشيء الذي ينعكس سلبا على منتوجات الفلاحين المغاربة، وخاصة الصغار منهم. فيما يتعلق بمستوى التخزين، فالدولة عملت على تفكيك المخازن التي كانت في ملكية تعاونيات الفلاحين وتفويتها لفائدة الراسمال الخاص. وبهذه الخطوة اصبح ما يعادل ثمانين في المائة من بنية التخزين هي في ملكية الراسماليين، بينما انخفضت سعة بنيات تخزين التعاونيات الى اقل من عشرين في المائة. وبما ان الراسمال لا يهمه الا الاقتصاد المضارباتي الذي يمكنه من تحقيق الارباح المباشرة في دورات اقتصادية سريعة، فانه لا يعير اهتماما للمخزون الاستراتيجي، لذلك لن يساهم الا بتخزين كميات من الحبوب لا تتعدى بضعة شهور، في حالة ازمة ناتجة عن جفاف حاد او وضعية حرب سيتاثر المغرب كما هو الشان هذه السنة. ان مخزون الحبوب الاستراتيجي، يجب ان يكون كافيا لعدة سنوات (من 3 الى 5). هذا المخزون يتم تغييره كل سنتين، خاصة في المواسم الممطرة التي يتم فيه تحقيق انتاج وطني من الحبوب يقارب الحاجيات الوطنية.

المحور الثالث: يهم مستوى الاكتفاء الغذائي الذاتي، هذا المنظور كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية واساسا بعد نجاح الثورتين السوفياتية والصينية، كانت الدول تحاول ان تنتج ما يكفي شعوبها من المواد الاساسية، لكن خطة الامبريالية القاضية باستبدال الاكتفاء الغذائي الذاتي بالامن الغذائي، الذي برز مع انتشار التبادلات التجارية وتعميم الدولار كعملة موحدة للعالم واثناء تقسيم مناطق العالم من طرف القوى الامبريالية الى ما سمي بمناطق الانتاج المربح وهي العملية التي استطاعت الامبريالية الاستيلاء على العالم وفرض شروطها لانتاج ما تحتاجه اسواقها، دون الاهتمام بالاحتياجات الغذائية للشعوب. وفي هذا الاطار فرضت الامبريالية الفرنسية على المغرب انتاج الحبوب لما كانت اسواقها محتاجة لذلك، ثم بعد ذلك فرضت عليه انتاج الخضروات والحوامض والبواكر ، وهو الاملاء الذي ما زال سائدا الى اليوم.

المحور الرابع: على مستوى البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، من المعروف ان الفلاح المغربي يتميز بتقاليد مترسخة في المجال الفلاحي، فالاراضي كانت ملكية جماعية والأشغال الفلاحية، في مجملها، كان يتم تنفيذها بشكل جماعي وتضامني بين افراد القبيلة. كما أن طرق التقسيم العادل لمياه السقي والتناوب عليها، بين كافة اعضاء القبيلة، كانت هي القاعدة بالنسبة للمناطق التي تتواجد فيه مصادر المياه، بحيث يتم الاستفادة من كمية الماء، بواسطة التوقيت، وحسب المساحة المزروعة من طرف كل عضو. كان الفلاحون ينتقون احسن السنابل لجعلها بذور للموسم القادم، وهذه العملية تساهم في تحسين البذور. منذ بداية ثمانينات القرن الماضي ستستحوذ الشركات العابرة للقارات على تجارة البذور، لتنقرض بشكل تدريجي البذور المحلية المتأقلمة مع ظروف البلاد لصالح البذور المحسنة والمعدلة جينيا من طرف الشركات الأجنبية، التي باتت تتحكم بالمطلق على سوق البذور.

المسألة الزراعية والأمن الغذائي:
السيادة الغذائية العربية على ضوء حرب أوكرانيا

أظهرت الحرب في أوكرانيا دَرَجَةَ التبعية الغذائية للعديد من بلدان العالم، ومن بينها البلدان العربية، ومدى هشاشة اقتصادها وارتهان أمْنها الغذائي إلى الخارج، لتفتقد الدُول سيادتها على أراضيها وثرواتها واقتصادها، وليتهدّد الجُوعُ وسوءُ التّغذية والفَقْرُ مواطني الوطن العربي، مما يُحَتّمُ ضرورةَ البحث عن بَدائل للمنظومة الإقتصادية التي ترهن مَصير المواطنين، وما يُؤكّدُ ضرورة إطلاق وإنجاز الخطط والبرامج المُؤدّيَة إلى تحقيق السيادة الغذائية، كخطوة على طريق تحقيق الإستقلال الحقيقي وسيادة الشّعب على ثرواته الطبيعية، وتقرير مصير الأجيال الحالية واللاحقة...

تتضمن الفقرات الموالية مُلَخّصًا لبرقيات وكالات الأخبار وتقارير بعض المنظمات الدّولية بشأن بعض نتائج الحرب على الأمن الغذائي العربي، ما يُؤكّدُ بمزيد من الإلحاح ضرورةَ العمل على تحقيق السيادة الغذائية...

الأمن الغذائي العربي والسيادة الغذائية

تُشير بيانات لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (إسْكوا) إلى ما يُواجهُهُ الوطن العربي من تحدّيات، بخصوص "الأمن الغذائي والتّغذية"، قبل انطلاق الحرب في شرقي أوروبا، بين روسيا وأوكرانيا، فالبلدان العربية تعتمد على توريد الغذاء، وخاصة مصر التي تُعْتَبَرُ أكبر بلد عربي بحسب عدد السّكان الذي يقارب مائة مليون نسمة، وكذلك أكبر مُستورد عالمي للقمح، تليها الجزائر، وسوف نُوردُ بعض الأرقام في فقَرة لاحقة، فضلاً عن التحدّيات الأخرى، منها قلة الموارد المائية والجفاف والتّصَحُر، وعدم اهتمام الأنظمة العربية بمسألة غذاء المواطنين، ما عَزّزَ الاعتماد على استيراد الأغذية من الأسواق الدولية، بالتوازي مع ارتفاع معدّلات البطالة والأمّيّة والفَقْر وسوء التغذية، وتزايد حالات البدانة والأمراض الناجمة عنها، بسبب الغذاء الرديء وقلّة الحَرَكة، ويُعَدّ الوطن العربي من الأقاليم التي لم تستطع تحقيق "الأمن الغذائي" (والأمن الغذائي مفهوم فَضْفَاض، سوف تُخَصّصُ فقرة صغيرة للمقارنة مع مفهوم "السيادة الغذائية")، كما لم تستطع القضاء على الجوع وسوء التغذية، ولم تستطع بالتالي تحقيق أهداف التنمية للأمم المتحدة، وأهداف برنامج الغذاء العالمي، لتخفيض نسبة من يعانون من الجوع وكذلك من سوء التغذية إلى النصف، بين سنتَيْ 1990 – 2015، أو بين 2015 و 2030، وحثّت الأمم المتحدة على إنشاء مجموعات العمل المعنية بالأمن الغذائي، منها مجموعة عربية، وهي شبكة من المنظمات التي تدرس الأمن الغذائي والتغذية وتنشر المعلومات وتدعو إلى مبادرات مختلفة، بدعم من منظمات الأمم المتحدة، لدراسة "تحديات الأمن الغذائي"...

يُؤَدّي اندلاع الحرب بين دولتَيْن من أكبر مُصَدّري القمح (والحبوب والعلف والأسمدة، بشكل عام) إلى تقويض "الأمن الغذائي" العربي وغير العربي، وساهمت شُرُوط الدّائنين، منها إلغاء دعم المُزارعين والسلع الغذائية، في تقويض الأمن الغذائي، وهو مفهوم كَمّي، يُعْتَبَرُ مُتوفّرًا أو مُحَقّقًا، عند عدم وجود نقص في الغذاء، وتَوفّر السلع الغذائية بأسعار مناسبة للمستهلك، دون ضمان مَصْدَر الغذاء (محلي أو مُستَوْرَد) وصحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري...

خلافًا لمفهوم الأمن الغذائي، يُشير مفهوم السيادة الغذائية إلى حق الشعوب والدول في إرساء برامج وسياسات فلاحية تُؤَمّن الإستقلال الفلاحي والغذائي والإقتصادي، مع مُراعاة دَوْر المزارعات والمُزارعين وسُكّان الريف والمُستهلكين من الوسَط الحضَري في مُناقشة ورَسْم المُخَطّطات الفلاحية التي تشمل السيادة على الأرض والموارد، من مياه وبُذُور، وتشمل حق الدول في فرض رُسُوم على دخول إنتاج مُعدّل وراثيا، أو الرديئة، منخفضة السعر، ويهدف هذا الإجراء حماية الإنتاج المَحَلّي من شُرُوط السوق التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، حامية الشركات متعددة الجنسية التي تتاجر في المواد الغذائية كسلع تجارية في السوق العالمية، ولهذه الأسباب، جب التّفريق بين "الأمن الغذائي" و "السيادة الغذائية"...

الأمن الغذائي والسيادة الغذائية زمن كوفيد – 19، ثم الحرب

نَظَرًا لأهمية الإنتاج الروسي والأوكراني من المعادن والمحروقات والأسمدة والحبوب، يُثير انطلاق الحرب، ثم استمرارها، مخاوف من نقص الأسمدة وانخفاض إمدادات الحبوب في الأسواق العالمية، خصوصًا بعد تعليق روسيا وأوكرانيا صادراتها وقرار بعض الدّول الأخرى المُصدّرة للحبوب تعليق صادراتها أيضًا، كما حَظَرت حكومة أوكرانيا تصدير الأسمدة، ما قد يؤدّي إلى اضطراب في حركة تجارة الحبوب والأسمدة وزيت عباد الشمس، وبعض المحاصيل الأخرى، وتأثّرت دولة مثل تونس، بسُرعة بالنزاع المسلح الروسي الأوكراني، إذ تَضَرّرَ المواطنون من نقص الخبز المصنوع من الدقيق المدعوم من الدولة، والمصنوع من القمح الذي تستورده من أوكرانيا، رغم تأكيدات وزير التجارة التونسي بشأن مخزونات القمح التي قد تكفي حتى شهر حزيران/يونيو 2022، وحصل نفس الشيء في المغرب، حيث أكّد رئيس الاتحاد الصناعي للمطاحن أن مخزونات القمح كافية لتغطية استهلاك خمسة أشهر، وارتفع سعر الخبز في مصر، وانخفض حجم احتياطي القمح في لبنان إلى ما يُعادل استهلاك 45 يومًا، ويشمل النقص في الحبوب والزيوت النباتية كذلك بلدانًا عربية أخرى مثل السودان واليمن وليبيا والأردن، بحسب وكالة "رويترز" (11 و 14 آذار/مارس 2022)، واستغلت بعض الدّول الأخرى ظروف الحرب لتعليق صادرات السلع الغذائية والحبوب والصويا والزيت كالأرجنتين وبلدان أوروبية عديدة، فيما أشارت وسائل الإعلام البرازيلية إلى "الإرتفاع المستمر في أسعار المواد الخام لتصنيع الأسمدة واستحالة العثور على سلع من أوكرانيا وروسيا"، إذ تستورد البرازيل نحو 80% من الأسمدة التي تستخدمها ، منها 20% من روسيا، فيما تستورد دول الإتحاد الأوروبي نحو 30% من حاجتها من علف الحيوانات كالحبوب والبروتينات النباتية وبُذُور اللفت وعباد الشمس من أوكرانيا، وثُلُ حاجتها من الأسمدة من روسيا، بحسب وكالة الصحافة الفرنسية (11 و 15 آذار/مارس 2022)، وعلى ضوء استمرار الحرب، قد تسمح المُفَوضية الأوروبية بزيادة المساحات المُخَصّصة لزراعة بروتينات نباتية تُستخدم لإطعام الماشية (مثل بذور اللفت أو البرسيم أو عباد الشمس) في المناطق التي كان من المفترض أن تكون في حالة "راحة"، بحسب وكالة الصحافة الفرنسية (أ.ف.ب. 03/03/2022)، وأعلن أعلن البنك العالمي يوم الرابع عشر من آذار/مارس 2022، تقديم "مساعدات بقيمة 200 مليون دولار لأوكرانيا، إضافة إلى 723 مليون دولار تمت الموافقة عليها بالفع... لمساعدة الحكومة على تلبية الإحتياجات الأساسية للفئات الأشَدّ فقرًا، وقَدّر البنك العالمي مجموع "المُساعدات" التي قد تصل إلى أوكرانيا، خلال 45 إلى ستين يومًا، بنحو ثلاثة مليارات دولارا، بحسب وكالة الصحافة الفرنسية أ.ف.ب. 15/03/2022

تتهدّد الحرب الأمن الغذائي العالمي، أما حكومة أوكرانيا فإنها تجني تبعيّتها للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، حيث قدّر المستشار الاقتصادي للرئيس الأوكراني أضرار الحرب، يوم 14 آذار/مارس 2022، بنحو مائة مليار دولار، وأُصيبَ الإقتصاد بركود غير مسبوق، ويُقدّرُ صندوق النقد الدّولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بنحو 10% سنة 2022 لكن إذا طالت فترة الصراع ، فقد ينخفض بنسبة تتراوح بين 25% و 35%، بحسب بيان لصندوق النقد الدولي بتاريخ 9 آذار/مارس ونُشر في 14 آذار/مارس 2022، ونشر صندوق النقد الدولي تقديرات بشأن تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والزراعة، على اقتصاد جميع بلدان العالم، وخاصة في أفغانستان والحبشة وسوريا واليمن والدول المعتمدة على القمح.

الغذاء كأداة هيمنة وإخضاع

ظهر مفهوم الأمن الغذائي في نهاية ستينيّات القرن العشرين، وتُعَرّفُهُ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) بتوفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتيْن، بما يلبّي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة، ويعتمد هذا التعريف على الحجم أو الكَمّ، بقطع النّظر عن مَصْدَرِه وعن نوعيّته، ولذلك لا يتورّع المسؤولون الحكوميون ولا خُبراء صَندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، عن استخدام عبارة "الأمن الغذائي"، بشكل فضفاض. أما تعريف منظمة "فاو"، فهو أقل طموحًا من مفهوم "الإكتفاء الذاتي الغذائي" الذي طَوّرَتْهُ حركات التحرّر الوطني، منتصف القرن العشرين، وارتباطه بعمليّة تطوير الإنتاج الفلاحي المحلّي، لاستكمال عملية الإستقلال الإقتصادي، وتحقيق سيادة القرار السياسي الوطني.

يُؤَدّي استيراد الغذاء إلى استنزاف ثروات ومدخّرات الشعوب بالعملات الأجنبية، وإلى إفلاس صغار المُزارعين والمُرَبّين، وتدمير اقتصاد وحياة سُكّان الأرياف التي تتحول إلى مزارع كُبرى للشركات العابرة للقارات، ومَخْزونًا غذائيا لأسواق الدّول الرأسمالية المُتَطَوّرَة، واستمرارية حالة التبعية الاقتصادية والغذائية، وتقويض الإستقلال، وتُشكّل السيطرة على الأراضي الزراعية وعلى الإنتاج الزراعي المحلي، جزْءًا من شُرُوط الدّائنين (التفريط في الأراضي الفلاحية) ومن برامج الإصلاح الإقتصادي الهيكلي التي تتضمّن إلغاء دعم البُذُور والأسمدة وإلغاء دعم أسعار السّلَع الغذائية، وفي حالة تونس، على سبيل المثال، تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بحوالي عشرة ملايين هكتار، ولا تتجاوز مساحة ثلاثة أرباع المَزارع والضّيْعات عشرة هكتارات، أي إن المِلْكيّات الصغيرة والفلاحة الأسَرية تُوفّر غذاء البلاد، لكن اشْتَرط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والإتحاد الأوروبي، تخصص تونس في إنتاج وتصدير التّمور وزيت الزيتون وبعض أنواع الحمضيات وبعض أنواع منتجات الصيد البحري، والتّخلّي عن إنتاج الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، ما يزيد من تدمير الإقتصاد الوطني، وقطاعات الإنتاج، وما يُعمّق حالة التبعية الغذائية.

آفاق العمل على تحقيق السيادة الغذائية

نَظّمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، سنة 1996، قمّة الغذاء، وطرحت حركة "طريق الفلاح" (La Via Campesina) التي نشأت في البرازيل للدفاع عن الفلاحين ممن فقدوا أراضيهم، والفلاحين الصغار، تعريف مفهوم "السيادة الغذائية = حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم، من خلال أساليب سليمة ومُسْتَدَامَة، وحقها في تحديد طعامها واختيار النظم الزراعية المناسبة..."، وخلال انعقاد المنتدى الدولي للسيادة الغذائية في قرية تيليني بمالي سنة 2007، توسّع مفهوم السيادة الغذائية إلى "حق الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان في تحديد سياساتها الخاصة بالزراعة والعمالة الزراعية وصيد الأسماك والغذاء والأراضي بطريقة ملائمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لظروفها، وحق الجميع في إنتاج واستهلاك الغذاء الآمن والمغذي والملائم، وحق المواطنين والمجموعات البشرية والشعوب في إنتاج غذائها، دون اهتمام بالاعتبارات التجارية والأسواق العالمية...

الحيوانات (مواشي ودواجن)، وتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع، لضمان الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية وتجنُب استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية وكل ما يضر بالبيئة وصحة المنتجين والمستهلكين، ويتطلب إنجاز هذا البرنامج، إعادة تأهيل منظومات الإنتاج المحلي بهدف تطوير الزراعات المحلية وأساليب الصيد والرعي، الذي تَسْهم النساء الريفيات في إنجازه وتطويره...

الطاهر المعز كنعان

أزمة الأمن الغذائي وغياب أفق السيادة الغذائية بالمغرب

وردة عوينات

لم يتمكن المغرب من بلوغ عتبة الأمن الغذائي، باعتباره توفيرا للغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكم والنوع اللازمين بما يلبي حاجياتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة، كما تعرفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO. حيث أنها صنفت المغرب في تقرير أصدرته سنة 2019 كأسوء بلد في محاربة الجوع حيث جاء في المرتبة الأخيرة بعد الجزائر وتونس وليبيا ومصر.

فماهي المعيقات التي حالت دون تحقيق المغرب للأمن الغذائي؟ وهل للتغيرات المناخية تأثيرا على ذلك؟ وهل يمكن اعتبار جائحة كوفيد19 سببا من الأسباب التي حالت دون توفير المغرب للأمن الغذائي؟ وهل باستطاعته تجاوز مفهوم الأمن الغذائي الذي لا يدقق في كيفية توفير الغذاء مما يجعله منفتحا على سياسة الاستيراد بشكل كبير وتعويضه بمفهوم السيادة الغذائية التي تشمل الاكتفاء الذاتي الغذائي محليا؟

يعاني المغرب في الأونة الأخيرة من عجز كبير في توفير الغذاء الكافي لجل الأفراد، ما يستوجب دق ناقوس الخطر للإعلان عن عودة ما يعرف بعام الجوع، وهذا ما أشارت له الأرقام الإحصائية الصادرة عن منظمة الفاو سنة 2022 والتي مفادها أن عدد الجياع بالمغرب بلغ 1.5 مليون فرد، خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و2020، مقابل 1.3 مليون فرد في الفترة ما بين 2017 و ،2019 ما يعني أن نسبة انعدام الأمن الغذائي قد ارتفعت بنسبة 28 في المئة في المدة الزمنية ما بين 2018 و2020 مقارنة مع 26.7 في المئة خلال نفس فترة المقارنة السابقة.

وحسب نفس المصدر فإن هذه النتيجة لها عدة أسباب، من بينها تأثير جائحة كوفيد 19 على توفير المواد الغذائية وخصوصا منها المستوردة، والركود الذي عرفته كل القطاعات خاصة الصناعية مما ساهم في ارتفاع الأسعار وندرة هذه المواد. لكن نفس التقرير يشير إلى أن تأثيرات تفشي الوباء ليست سببا حاسما في عدم تمكن المغرب من تحقيق الأمن الغذائي والتراجع للاستقرار في المراتب الأخيرة في هذا المجال، فبالنسبة للمنظمة، فإن الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات سوء التغذية كبلدنا لم

تتبع المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع والتغذية حتى قبل انتشار الجائحة.

ومن بين الأسباب التي جردتها منظمة الأغذية والزراعة كذلك، هناك التأثيرات التي سببها التغير المناخي، والتي لا تشمل المغرب فقط بل العالم بأسره. فحسب منظمة الصحة العالمية فإن التغير المناخي له تأثير كبير على المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، كالهواء الغير ملوث والمياه الصالحة للشرب والغذاء الكافي والسكن والأمن. وفي

> المغرب كغيره من البلدان التي عانت ومازالت تعاني من مضاعفات التغير المناخي. حيث أن توفر المياه انخفض من 2500 متر مكعب للفرد سنويا سنة 1960، إلى 650 متر مكعب للفرد سنويا مع بداية 2022

ظل الوضع الراهن ومع تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجة حرارة الكوكب فإن منظمتي الفاو والصحة العالميتين تتوقعان انخفاض إمدادات المياه ونوعيتها في العالم، وتدهور التربة، مما سيؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي. كما تتوقعان أن يتسبب التغير المناخي في الفترة الممتدة ما بين 2030 و2050 في وفاة 200 ألف و500 فرد في العالم سنويا بسبب سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري.

وترجح المنظمتان، أن التغير المناخي سيزيد بحلول تسعينيات القرن الحالي من المساحة المتضررة من الجفاف، وسيضاعف معدل تواتر نوبات الجفاف الشديد، كما سيزيد متوسط مدته إلى ست مرات. كما تريان أن إطعام أكبر عدد من السكان يستدعي رفع الإنتاج الزراعي بسبة 60في المئة تقريبا مع بداية 2050. لكن التغيرات المناخية تقف عائقا أمام بلوغ هذا الهدف.

والمغرب كغيره من البلدان التي عانت ومازالت تعاني من مضاعفات التغير المناخي. حيث أن توفر المياه انخفض من 2500 متر مكعب للفرد سنويا سنة 1960، إلى 650 متر مكعب للفرد سنويا مع بداية 2022، حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. علما أن البلد الذي تقل فيه وفرة المياه عن 1000 متر مكعب للفرد سنويا يعتبر في وضعية خصاص في الموارد المائية حسب ما يقره ذات المجلس.

وفي ظل هذا الوضع المقلق، فالدولة لا تحرك ساكنا لإنقاذ ما يجب إنقاذه، بل على العكس من ذلك، فهي تزيد من تفاقم الوضع بإجهازها على أخصب الأراضي الفلاحية وأكثرها ملائمة للمناخ، من خلال الزحف العمراني على المحور الممتد من القنيطرة إلى الجديدة على سبيل المثال. كما أنها تساهم في زيادة استنزاف المياه الجوفية بموافقتها على مشاريع فلاحية كزراعة الأفوكادو في منطقة الغرب، وعدم منع زراعة بعض المنتوجات الفلاحية المستهلكة للمياه في مناطق مهددة بالجفاف والعطش كزراعة الدلاح بزاكورة، وكذا من خلال عدم تقديمها لحلول ناجعة في محاربة الدودة القرمزية وإعادة زرع الصبار بالمناطق المتضررة خصوصا أنه من بين النباتات المهمة في مكافحة التصحر.

كما أن الدولة أصبحت تعتمد على الفلاحة التصديرية، فتشجع على زراعة المنتوجات المطلوبة في السوق الخارجية كالحوامض والبواكير، وتعطي الأولوية للتصدير على الاكتفاء الذاتي المحلي، وتكتفي باستيراد حاجياتها من المواد الغذائية الأخرى، حيث أصبح المغرب أكبر مستورد للحبوب في شمال إفريقيا، بعدما كان يصدرها في ستينات القرن العشرين، كما جاء في دراسة أجرتها جمعية أطاك المغرب. وبهذه الشروط فالمغرب مازال بعيدا بسنوات عن بلوغ الأمن الغذائي، فبالأحرى تجاوز هذا المفهوم إلى مفهوم السيادة الغذائية الذي يعني حق الشعوب والمزارعين في السيادة على الغذاء واتباع نظام غذائي صحي وثقافي وملائم ينتج بطرق مستدامة، والذي يشمل الأولوية للزراعة المحلية لتغذية الشعب.

كتلة نضال العمال تحذر من تنامي العنصرية والاجراءات العقابية بحق عمالنا داخل الخط الأخضر

رام الله : حذرت كتلة نضال العمال، الاطار النقابي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من تنامي العنصرية والاجراءات العقابية والملاحقات المشددة التي يقوم بها الاحتلال ممثلاً بأجهزته الأمنية وشرطته العنصرية في ملاحقتها لعمال فلسطين داخل الخط الأخضر، حيث توسعت دائرة الاعتداءات على عمالنا فيما يسمى سوق العمل الاسرائيلي، مع تنامي العنصرية والتطرف والفاشية العدوانية في سلسلة الاعتداءات التي تعرض له العديد من العمال الفلسطينيين، يوم أمس وخلال الأيام الماضية داخل أراضينا المحتلة عام 1948.

وأكدت كتلة نضال العمال أن واقع القهر والاضطهاد والاستغلال الذي يتعرض له عمالنا الفلسطينيين يتطلب وقفة جدية من قبل كافة الجهات ذات العلاقة، وأن تتصدى النقابات العمالية لهذه الاجراءات المستفزة التي تتنافى وكافة اتفاقيات العمل الدولية، وكذلك يتطلب مخاطبة رسمية لمنظمة العمل الدولية ولكافة مكونات الحركة النقابية الدولية لتتحمل مسؤولياتها في فضح وادانة الممارسات والاعتداءات العنصرية الموثقة والواضحة والتي يمارسها جيش وشرطة الاحتلال يومياً، حيث نشر جيش الاحتلال وحداته الخاصة من فرق الموت والمستعربين على امتداد جدار الفصل العنصري المقام على أراضينا المحتلة، ويقومون يومياً بمطاردة العمال واطلاق النار عليهم واعتقالهم، وقد أصيب خلال الأسبوع الماضي أكثر من عشر عمال برصاص الاحتلال، ومنها اصابات بالغة الخطورة.

ودعت كتلة نضال العمال الى ضرورة اعادة الاعتبار لدور ونضالات الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية وتوحيد صفوفها وتصليب دور نقاباتها العمالية للنهوض بدورها في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال، وتطوير مشاركتها الاجتماعية والنضالية المطلبية، وتنسيق المواقف بين كافة الكتل والمنظمات النقابية لمواجهة الظروف والتحديات التي تواجهها الحركة العمالية في ظل ممارسات الاحتلال التي وصلت الى مستوى ارهاب الدولة المنظم.

وطالبت الكتلة، في ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر وموجة غلاء الأسعار للسلع الأساسية، لضرورة اطلاق حوار وطني اجتماعي بمشاركة كافة الأطراف والشركاء الاجتماعيين والقوى السياسية والنقابية والمجتمعية والحكومة لمعالجة تبعات الأزمة الاقتصادية وتداعياتها القاسية على مختلف فئات وشرائح شعبنا وبخاصة الطبقة العاملة الفلسطينية.

المجلس المركزي الـ31 مقدمات ونتائج وتداعيات ... فشل الدعوات المتكررة لإجراء الانتخابات

في نظرة فاحصة للمشهد الفلسطيني، يتبين لنا بوضوح أنه حافل بالنضال والتضحيات، لكنه في الوقت نفسه مشهد متناقض المعالم يجمع الشيء (التقدم) ونقيضه (النكوص) تحت سقف واحد. أما السبب الرئيسي في كل هذا، فيعود إلى إنقسام مؤسسي يستقوي بالجغرافيا، ويتغطى بالسياسة، وهو خلاف لم تشهد الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة مثيلاً له، وبهذا العمق، في أي من محطاتها الخلافية السابقة، سياسية كانت أو تنظيمية، التي لم تكن قليلة على أية حال.

من هنا يتوجب التأكيد أن تحتل مسألة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الموقع المتقدم في أجندة العمل الوطني الفلسطيني. ولا شك أن هذه المسألة أخذت حيِّزاً مهماً من إنشغالات القوى الفاعلة في الحالة الفلسطينية، كما أخذت حيِّزاً ملموساً في إهتمامات بعض الدول العربية، مصر خاصة، والآن، تقدمت الجزائر لمدِّ يد العون، إلى جانب القاهرة، في سبيل هدف واحد، وهو إستعادة الوحدة الداخلية وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، الذي تكاثرت أمراضه، وبات في حالة وهن، تفقده القدرة على الاستجابة لمتطلبات المشروع الوطني بالمستوى المطلوب، وعلى تحمل أعباء القضية الوطنية، وهي من أصعب قضايا التحرر الوطني التي شهدها العالم.

- ومن بين أهم الآليات التي طرحت لتجاوز هذا الوضع إحتلت موقعاً متقدماً موضوعة تنظيم الانتخابات العامة، باعتبارها تقدم الحل الديمقراطي لمسألة الانقسام، بحيث تحدد خطوات حلها مُخرجات صندوق الاقتراع. غير أن التجربة التي عشناها حتى الآن تُبيّن أن الإجماع على الانتخابات كمخرج للمشكلة المطروحة، لا يعني أنها الحل الأكيد الذي يضعنا على الطريق السالك، لاعتبارات عدة وأهمها أن الانتخابات، في حال وقوعها، وإن كانت تقود إلى إعادة بناء المؤسسات على أسس ديمقراطية، إلا أنها تطرح في الوقت نفسه على بساط البحث مسألة السلطة، التي سيتعلق مصيرها، ومصير من ستؤول إليه، على مُخرجات صندوق الاقتراع. وهو الأمر الذي لا يُضمن أن يلتزم الطرف المتنفذ باستحقاقاتها، عندما لا يَضمن نتائجها لصالحه.

- منذ العام 2010، ولست مرات متتالية دُعي للانتخابات، ومنها الدعوة الأخيرة التي صدر في 15/1/2021 المرسوم بتنظيمها بمحطاتها الثلاث: التشريعي، الرئاسي والمجلس الوطني بالتتالي والترابط، بعد حوار مُضنٍ بين الفصائل الفلسطينية وضعت اللمسات الأخيرة عليه جولتي الحوار الوطني الشامل بالقاهرة في شهري 2 و3/2021. غير أن مركز القرار في القيادة الرسمية قرر في 29/4/2021، وبشكل منفرد، ودون أي تشاور مع أي من الأطراف الفلسطينية المعنية، تأجيل (إلغاء) الانتخابات حتى إشعار آخر، معلقاً إجراء الإنتخابات على الموافقة الإسرائيلية على تنظيمها في القدس المحتلة عام67، علماً أن الحكومة الإسرائيلية أحجمت عن إعطاء رد رسمي على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية (أي أنها لم تعترض، ولم توافق في الوقت نفسه)، باعتبارها في وضع «تصريف الأعمال».

- لقد كان واضحاً للجميع أن قرار تأجيل الإنتخابات ليس أكثر من ذريعة لإلغائها، وقد كان باليد أكثر من وسيلة لخوض معركة تنظيم الانتخابات في القدس، باعتبارها أحد فصول خوض المعركة ضد الإحتلال، مستفيدين من الموقف الإيجابي لعدد من الدول الأوروبية حيال هذا الخيار.

وهكذا، فإن الانتخابات، مع أنها كانت موضع إجماع – تبيّن أنه كان لفظياً لدى الطرف المتنفذ - لم تعد حلاً مضموناً لإنهاء الانقسام لأنها باتت محكومة بأولوية الإستمرار في مواقع السلطة، الذي يعني أن تنظيمها سيبقى خاضعاً لحسابات كل من الطرفين، واستعداده فقط لخوضها، إذا ما رأى، لا بل تَيقَّنَ في نتائجها المفترضة ما يخدم مصالحه

(2)

مبادرة الجبهة الديمقراطية

- هذا ما سجلته الجبهة الديمقراطية، وهي، من موقعها، في خضم السعي لإنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، حيث أدركت أن عنصر «مسألة السلطة»، في الخلافات الفلسطينية الداخلية هو عنصر جديد ووازن في تجارب الخلاف الوطني على مدى عمر الحركة الوطنية المعاصرة، وأن المسألة لا تقف عند حدود الرؤى والمشاريع السياسية والتنظيمية وتباين المواقف إزاءها، وبالتالي فإن الحل لا يقتصر على الوصول إلى قواسم مشتركة، ولا يقف عند حدود إجتراح برنامج الحد الأدنى الذي من شأنه أن يعيد التوافق الوطني.

- منذ 14/6/2007، بات الصراع بين طرفي الانقسام، إلى جانب كونه صراعاً سياسياً وبرنامجياً، صراعاً على السلطة، وأن أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين، لا يمكن له أن يشق طريقه، بما فيه الانتخابات كما أسلفنا، ما لم يقترن بتقديم ضمانات تكفل الحد المنطقي والمقبول من مصالح الطرفين، الأمر الذي لا نستثنيه وحتى لا نرفضه من حيث المبدأ، إنما ضمن الحدود التي لا تلحق الضرر بمصلحة العمل الوطني، وبالتالي فالانتخابات لا تشكل حلاً لمشكلة الإنقسام، خاصة إذا ما قرأ فيها أحد الطرفين مساساً، أو إنتقاصاً فعلياً من موقعه في السلطة.

- لذلك أطلقت الجبهة الديمقراطية في 16/1/2022 مبادرة للحل من أجل تجاوز الإنقسام واستعادة الوحدة، وإنهاء الهيمنة والتفرد، حاولت من خلالها أن تجسر الخلاف القائم بين «السلطتين»، باعتماد آلية تقوم على التزامن بين إنعقاد المجلس المركزي، يضم الكل الفلسطيني، تنبثق عنه لجنة تنفيذية جامعة، وبين تشكيل حكومة وحدة وطنية تنجز توحيد وزارات وإدارات السلطة في كل من الضفة والقطاع. وفي هذا تجاوز لشروط الطرفين لحل أزمة الانقسام؛ شروط حركة فتح التي تعطي الأولوية لحكومة وحدة وطنية تلتزم قرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقعة، وبعدها أي بعد أن تستعيد حكومة الوحدة الوطنية سلطتها على القطاع إلى جانب تلك التي تمارسها في الضفة، تفتح أبواب م.ت.ف أمام الطرف الآخر، أي حركة حماس التي، وبالمقابل، تشترط البدء بإعادة بناء المنظمة، مع بقاء سلطتها في غزة باليد، وبعدها يُفتح ملف تشكيل الحكومة.

- من الواضح أن هذين التصورين المتعاكسين بشروطهما لحل أزمة الإنقسام، إنما يدلان على غياب عنصر الثقة بين الطرفين، لذلك تقدمت الجبهة الديمقراطية من خلال مبادرتها للحل القائم على التوازي والتزامن، الذي من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين ومخاوفهما، ويقدم – في الوقت نفسه - حلاً عملياً لمسألة فقدان الثقة. إن المقاربة الواقعية المتوازنة التي تقوم عليها المبادرة تحفظ لكل الأطراف حقوقها ومصالحها على قاعدة صون المصلحة الوطنية العليا التي يجب أن تسمو على أي مصلحة أخرى.

■غير أن هذه المبادرة التي لقيت ترحيباً من أوساط واسعة لم تشق طريقها بعد، لافتقارها لقوى منظمة حاملة لها، تتمتع بالقدر المطلوب من الزخم اللازم، لاختراق خطوط الانقسام، واقعاً وثقافة.

معتصم حمادة
عضو المكتب السياسي
للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تسارع التحولات الجيوسياسية وسؤال فك الارتباط

محمد الموساوي

تحولات جيوسياسية متسارعة

أدت الحرب المتواصلة في أوكرانيا - بين روسيا والحلف الأطلسي -والتوترات السياسية المتنامية في المحيط الهادئ - بين الصين وأمريكا وحلفائها- الى تسريع التحولات الجيوسياسية التي بدأت مع أوائل الألفية الثانية؛ و عاد الآن اللجوء للوسائل العسكرية لحل الخلافات السياسية بين الدول العظمى أمرا قابلا للتمدد . وإن أهم ما أفرزه هذا المنحى أربعة أمور:

- اصطفاف الصين مع روسيا على طرف واحد، (وللمرة الأولى مند قطيعة الستينيات من القرن لماضي)، إذ يشكلان اليوم وبشكل واضح حلفا متكامل الأبعاد (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) تجتهد الدول الغربية في اضعافه.

- خنوع مصلحي للمنظومة الامبريالية الغربية لأوامر الزعامة الأمريكية التي لا تتردد في تهديد وإذلال حلفائها بوضعهم أمام الأمر الواقع وإجبارهم على السير في ركبها حتى وإن كانوا أكبر المتضررين من الحرب الحالية.

- بروز دول صاعدة وأخرى نامية في آسيا، إفريقيا وأمريكا الجنوبية رفضت الانصياع لأوامر الولايات المتحدة وتهديدات الدول الأوروبية، حيث فضلت إما الممانعة أو تأكيد تشبثها باستقلالية قرارها فيما يخص مصالحها، رافضة بذلك منطق: " إن لم تكن معي فأنت ضدي".

- تنامي وعي الشعوب بمزاعم العالم الحر وبالخطر الذي تشكله الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها على السلم الدولي وبضرورة الانخراط في سيرورة الانفكاك من النظام العالمي الرأسمالي الذي تتحكم فيه أمريكا، وذلك كشرط للتحرر والتخلص من التحكم الاستعماري المعولم.

حظوظ فك الارتباط التحرري

تستتبع هذه النتائج الأربعة حتمية التذكير بأطروحة "فك الارتباط" التي صاغها المفكر المناضل سمير أمين سنة 1985، و ذلك نظرا لفائدتها الراهنة في المساعدة على استشراف تبعات تسارع التحولات الجيوسياسية وما تتيحه من فرص للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. وفيما يلي جردا لأهم المقولات الواردة في الكتاب :

1 - فك الارتباط هو عدم الخضوع لمنطق النظام الرأسمالي العالمي، أي لا بد من تطوير قوى الإنتاج بعيدا عن الرأسمالية ؛إلى فصل نفسه عن الاقتصاد العالمي وإلى أن تخضع العلاقات العالمية إلى أولويات التنمية المحلية لخلق «تنمية معتمدة على الذات». هذا لا يعني بالضرورة رفض الاتصال الخارجي، ولكنه يشير الى السياسات المحلية العازلة لتأثيرات القوة الاقتصادية الخارجية (والتي تتطلب بالضرورة الاكتفاء الذاتي).

2 - لا يتم فك الارتباط دون التحكم في العلاقات الخارجية

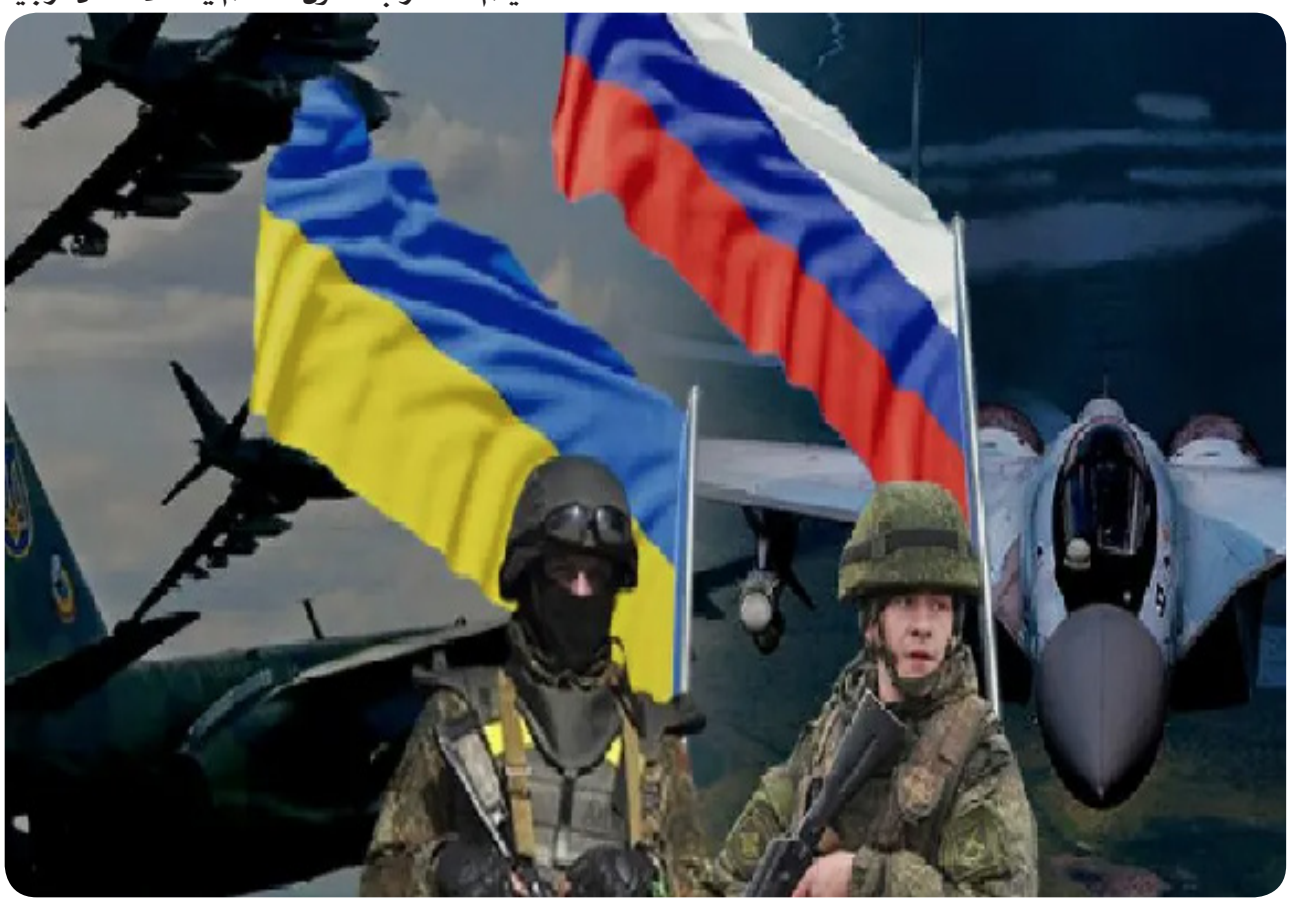

وبلا كفاءة وسلطة سياسية تضمن إنجاز إصلاح اجتماعي عميق في اتجاه مساواتي. إن التاريخ يصنع عبر سلسلة من الاشتباكات بين المنطق الرأسمالي وقوى اجتماعية «مناهضة للنظام».

3 - فك الارتباط يعني مواجهة قوة اجتماعية سياسية، طبقة، متكونة من الرأسمالية الإمبراطورية أو الطفيلية أو الريعية أو المضاربات على صعيد وطني، وطبعا الثورة المضادة على صعيد العالم ؛ من المحتمل أن يأتي مبدأ فك الارتباط من مكوّن وطني شعبي وقوي موجود في عملية تكوين الدولة ذاته.

4 - الثورة المضادة لا تترك لبلد قراره الحر أبدا. يهدف مبدأ فك الارتباط إلى توسيع استقلالية الدول والشعوب والطبقات المستغَلة. تتولى فكَ الارتباط حركةُ تحرير شعبية، بما هي حركة اجتماعية جديدة. وسوف تناهض هذه الحركة كلاً من الطبقات التقليدية (التي هي وطنية أكثر من اللزوم كي تستعمل كحركات تحرر شعبية) ومن الدول (المنخرطة في النظام العالمي). وسوف ترتبط بديلاً من ذلك بالطبقات الشعبية (الفلاحين الفقراء، والعمال المهمشين، وفقراء المدينة) ضحايا عمليات الإفقار. من هنا إن فك الارتباط هو سياسة المستبعَدين، ولكن من نوع السياسات التي تتحقق عن طريق سلطة الدولة.

5 - يتطلب هذا المبدأ تقدماً في مجالات الديمقراطية والحقوق الجماعية، ووحدة العالم الثالث، والاعتماد على الذات من قبل كل دولة. إن تحقيق عالم متعدد الأقطاب هو أيضاً وسيلة لتحقيق فك الارتباط. وهو ينطوي أيضاً على شكل قوي من عدم الانحياز، مع السماح بمختلف أنواع المفاوضات التكتيكية.

6 - الخيار بات واضحاً بين مسار بديل يقوم على فك الارتباط، واستمرار وجود النظام العالمي الهمجي الذي يشكّل تهديداً مميتاً للفقراء في كل العالم. طالما لن يطاح بالنظام العالمي، فسيبقى يعيد إنتاج نفسه من خلال الإبادة وانتزاع الملكية. انه خيار بين قطبين: قطب الاشتراكية - عبر فك الارتباط - أو الهمجية، بما في ذلك تدمير الذات الإنسانية.

هذا، بإيجاز، أهم عناصر أطروحة سمير أمين. إنها تركز على فك الارتباط التحرري بين أطراف ومركز النظام الرأسمالي العالمي، انه فك ارتباط على طريق الاشتراكية. و هناك فك ارتباط إصلاحي يشمل تحسين أوضاع التبعية في اتجاه تقوية بورجوازيات محلية مندمجة تماما في المنظومة الرأسمالية ، أو مراجعة مساحات تقاسم الهيمنة بين القوى العظمى. ويتم هذا سلميا عن طريق التنافس التجاري و الصناعي و العلمي، أو باللجوء، عند احتداد الصراع وتحوله الى عداوة، إلى كل أنواع الحروب بما فيها العسكرية كما هو الأمر حاليا.

فك الارتباط المعكوس ومخاطر الحروب

تجدر الإشارة إلى أن الدول الرأسمالية تلجأ الى فك الارتباط بالنظام العالمي إما حماية لمصالحها أو عقابا للخصوم المهددين. ؛حدث ذلك إثرثورة أكتوبر 1917 وطيلة سنوات الحرب الباردة. وقد تم هذا مؤخرا في عهد 'ترانب' حين انسحبت أمريكا من عدة منظمات دولية في الوقت التي شنت فيها حربا تجارية ثم اقتصادية على أهم شركائها و على رأسهم الصين، و لم يسلم منها حتى الأتباع الأوروبيين. ويبدو أن 'بايدن' يأمل في استفراد أمريكا بفرض شروط هيمنة بالقوة العسكرية تؤمن لها استمرار هيمنتها على العالم رغم أن عالما مغايرا يتشكل.

أظهرت الأحداث الدولية المتوالية خلال الخمس سنوات الأخيرة أن الأوضاع تتطور بوتيرة متسارعة في اتجاه بروز عالم مغاير لمرحلة القطبية الأحادية التي سادت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي. حيث أن الحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية في وقتنا الحالي لم تعد تتوافق مع بنيان النظام العالمي السابق الذي شيدته الإمبريالية الأميركية وحلفاؤها في سنوات ما بعد الحرب الباردة. هناك اليوم عدد من الفاعلين الدوليين الجدد المؤثرين، وعلى رأسهم الصين والهند من الناحية اقتصاديا، وروسيا عسكريا.

لقد تظافرت عدة عوامل لكي يتجلى هذا الوضع الجديد. عادت روسيا بقوة إلى الساحة الدولية، وهي تسعى جادة إلى ترسيم الحدود مع حلف شمال الأطلسي وصده من التمدد أكثر شرقا، كما عززت الصين صعودها الاقتصادي بإتمام برنامج "الطريق و الحزام" وإبرام عدة اتفاقيات استراتيجية في جنوب شرق آسيا من أهمها على الإطلاق دخول "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" "

مما جعل العالم الغربي أمام أوضاع جديدة تهدد زعامته الاقتصادية و تزعزع قيادته السياسية للعالم، وتضعه أمام خيارين: إما التنازل طوعا و قبول أدوار فاعلين جدد، إلى جانب الصين وروسيا، وهذا عبر إرساء علاقات دولية متفق عليها؛ و إما التعنت في الدفاع عن "المكتسبات" و الزج بالعالم في حالة فوضى طويلة من عدم الاستقرار تحتمل نشوب حروب مريرة أخرى و قد تفتح آفاقا لبروز أقطاب جديدة و تتيح فرصا أقوى للتحرر الوطني والاجتماعي.

في الوضع المحلي والنضال الشعبي

محمد لعنيبي

تتوخى هذه المساهمة بسط عناصر إجابة على سؤال: هل النضال الشعبي مطروح على جدول أعمال الاطارات المناضلة بإقليم ومدينة القنيطرة (نموذجا) أم أنه مجرد حلم يؤثث المخيال النضالي ؟

والمقصود بالنضال الشعبي هو تواجد التنظيمات السياسية والمدنية والجماهيرية الدائم إلى جانب الحركات الاحتجاجية والمطلبية وتموقعها في قلب الديناميات الاحتجاجية -بالمشاركة والمساندة والدعم- التي تقوم بها مختلف الفئات في المجتمع ، طلبا لحقوق أو احتجاجا على انتهاكات أو مواجهة لشطط...

ويجد سؤال الحاجة إلى نضال الشعبي ، مشروعيته في هشاشة الوضع المحلي تخلفه على مختلف المستويات عن تلبية حاجات المجتمع وانتظارات المواطنين والمواطنين .

فالخصاص في الأطر الطبية والأجهزة الطبية، وفي الأطر التربوية هو العنوان الأبرز لأزمة الصحة والتعليم بالمدينة والاقليم ، والعجز عن مكافحة دور الصفيح الذي قيل أنه مشروع سينتهي في السنوات الماضية لازال مستمرا بالمدينة ، أما المشاريع التي خصصت لها ميزانيات فمنها -على سبيل المثال- من انطلقت أشغاله لتتوقف فجأة ، كقنطرة مدخل أولاد لرجال ، وثلاثة مستشفيات . هذا فضلا عن توسع دائرة البطالة والتضييق على الحريات العامة والحريات النقابية.

أما مجلس الجماعة الترابية فيبدو أن برامج أحزابه الانتخابية طواها الإهمال لتنشغل نخبه بدسائس الحرب من أجل منافع الانتخابات ومواقعها.

إن هشاشة الوضع المحلي ؛ في مؤشرها المرتبط بتدني الخدمات العمومية وعجزها عن توفير الحد الادنى المعقول للمجتمع في الصحة والتعليم والثقافة ؛تجد تفسيرها في الخيار الاقتصادي للدولة بالسير على خطى النيوليبرالية والتبعية للدوائر الغربية ، والارتهان لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القاضي بتحويل المجتمع إلى مجرد سوق الرأسمال الدولي والراسمال المحلي.

ويزداد الوضع المحلي تعقيدا عندما لاتكلف مصالح الوزارات والمجلس المحلي نفسها مسؤولية إصدار بلاغات ، تفسر للناس مثلا توقف أشغال المشاريع ، أو المشاكل التي تطرأ ، لأنها ببساطة متخلفة عن التصور الحديث للدولة كإطار للمجتمع والشعب ، حيث تتصور السلطة نفسها هي المالك. للمجتمع وللشعب ، فهي تسأل ولا تسال(بضم التاء ونصب الهمزة).. ايجاد المجتمع القنيطري نفسه رهينة "تركيب عجيب " ؛سوق تحرسه سلطة مخزنية في خدمة الباطرونا والراسمال ، وهو مايتجلى في تجريم وتحريم الباطرونابصيغ ملتوية للتنظيم النقابي المتفشية في مدينة القنيطرة.

لعل هذا الوضع المحلي يمثل شرطا موضوعيا لانبثاق مقاومة المجتمع وكفاح المواطنين والمواطنات ؛ بأشكال ما ؛ للضغط من أجل توفير الحق في خدمات عمومية ، أو للتعبير عن رفض ورفع شطط ما....

وفي هذا الإطار تأسس قبل سنتين فرع الجبهة الاجتماعية المغربية بالمدينة ، كإطار للنضال الشعبي جمع العديد من التنظيمات اليسارية والمدنية ، واستطاعت الجبهة الاجتماعية أن تواكب المحطات النضالية الوطنية ، وتتفاعل مع قضايا محلية في مرحلة فيروس كورونا.وللتذكير فإن الجبهة الاجتماعية ليست الإطار الوحدوي الاول في المدينة ، فمدينة القنيطرة عرفت عدة أشكال للعمل الوحدوي المشترك للتنظيمات اليسارية والمدنية والديمقراطية آخرها تجربتي "الهيئة المحلية لمتابعة الشأن المحلي " و" قنيطرة ماشي للبيع" التين ولدتا في زخم الاحتجاجات على أزمة النقل الحضري سنة 2017..

والملاحظة الأساسية على هذين التجربتين أنهما بقدر ما ساهمتا في تكريس الوعي بان الوحدة تنبني على المشترك على قاعدة ماهو برنامجي وليس على ماهو إديولوجي صاف ؛ بقدر ما كانت الموسمية و"الموت الرحيم" سمتان طبعتا التجربتين. ففي الوقت الذي خاضت ؛ الهيئة المحلية والقنيطرة ماشي للبيع ، معارك مهمة دفاعا عن الحق في خدمات عمومية تحفظ الكرامة للقنيطيين والقنيطرات، رشحتها لتغدو قوة

محلية وازنة في المشهد السياسي بالمدينة ، سرعان ما ذبلت وتراخت وتوارت إلى الظل.

وهنا يمكن الاعتراف أن الجبهة الاجتماعية المغربية بالقنيطرة أمامها الكثير من العمل الوصول إلى المستوى الذي وصلت إليه التجربتين السابقين ، ومن أجل ذلك يتطلب توفير ثلاثة شروط :

إحداث قطيعة مع التصور السائد للممارسة السياسية ، كدائرة محصورة في الترافع والبيانات والإعلام ، على أهمية هذه الوسائط النضالية ، أو كوساطة بين الشعب وبين السلطة فبالاحرى وصاية...

- واعتبار مشاكل الشعب واحتجات فئاتها المتعددة جزء من الممارسة السياسية ، وحق من حقوق "التاطير" ،ويجب على الجبهة أن تعانقها-تدريجيا حسب الإمكانيات الذاتية- وتتبناها وتساندها كنضال مع الشعب وبجانبه ، لكي تنجح القوى المناضلة ضد تدهور عيش المواطنين والمواطنات ، فعندما يحتج دوار أو حي أو فئة مهنية للمطالبة بحق أو الاحتجاج على ظلم ، ولايجد للتنظيمات الديموقراطية أقرأ بجانبه ، ما المنتظر ؟

- المنتظر أن يتكرس في مخياله مزيدا من الشك واللاثقة في الهيئات السياسية والإطارات الوحدوي ،

> إن هشاشة الوضع المحلي في مؤشرها المرتبط بتدني الخدمات العمومية وعجزها عن توفير الحد الادنى المعقول للمجتمع في الصحة والتعليم والثقافة ؛تجد تفسيرها في الخيار الاقتصادي للدولة بالسير على خطى النيوليبرالية والتبعية للدوائر الغربية

وبدون شك إن تجارب الخيبات مع الأحزاب وموسمية ممارستها المناسباتية جعلت جزء عريضة من الشعب يغسل يديه على أيتها ثقة في التنظيمات السياسية ، ويرى في الممارسة السياسية والنضالية عموما سلما لقضاء الصالح الشخصية والحصول على مكاسب ذاتية.

لهذا فإن إعادة الاعتبار للنضال وبناء الثقة الطريق له إلا الإلتحام مع الشعب على أرضية السياسة ارتباط بالارض والميدان ، لا محالة للمكاتب أو محصورة في المكاتب والصالونات.

- الرهان على توحيد مختلف النضالات الشعبية باختلاف أحجامها وتنوع اهتماماتها ، على أساس برنامج عمل حد أدنى ، الضامن لمقومات المواطنة (بضم م ونصب ط) ، في شقتها المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ومحاربة هدر المال العام ، واحترام الحريات العامة والحريات النقابية..

رهان ينطلق من الممكن الموحد والمحفز على أساس أن التناقض بين كتلة طبقية حاكمة وكتلة شعبية محكومة ، التناقض بين منطق السوق بنكهة مخزنية وبين التحرر والمواطنة والديمقراطية تناقض ينبغي أن يتم حله لصالح الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

ويبدو أن حاجة اليسار المناضل والهيئات المناضلة إلى التوفر على موقع مشرف داخل حقل الصراع بالمدينة ، للدفاع عن المطالب الشعبية بمعية الشعب نفسه ، حاجة مهمة لئلا يظل خارج الزمن مخلفات الوعد مع التاريخ.

نشر الفكر الرجعي وإعادة التفاوت الاجتماعي:
قراءة أولية في المشروع المخزني لقطاع التعليم في المغرب

سعد مرتاح

تعتبر المؤسسة التعليمية هي إحدى اهم مؤسسات المجتمع المدني الأساسية التي تنتظم في نسق كلي للمجتمع ووفق قواعد محددة كما انها الإطار الاجتماعي العام الذي يتحرك فيه نظام التعليم، وقد خصصت تاريخيا في مجال الممارسة التربوية الثقافية وهي مجال للتنشئة الاجتماعية الثقافي.

وفي المجتمع الرأسمالي الطبقي طالما كان التعليم يتمحور حول بعدين أساسيين، الأول نشر الثقافة الرأسمالية السائدة في مختلف أوساط المجتمع بمختلف طبقاته عن طريق التعليم في إطار ما يسمى إعادة إنتاج التصورات والثقافة السائدة، والثاني في الحفاظ على نفس التفاوتات الطبقية القائمة وإعادة إنتاجها.

وفي المغرب كنظام اقتصادي رأسمالي تبعي فقد شهدت مؤسسته التعليمية منذ الاستقلال الشكلي صراعا بين مشروعين على الأقل، مشروع رجعي يحاول النظام المخزني والطبقات الملتفة حوله بدعم من المؤسسات الامبريالية تمريره يحمل في جوهره مضامين تكرس الخضوع والخنوع والاستبداد وحرمان أبناء الطبقات الشعبية من التعليم وضرب الحداثة والفكر النقدي، ومشروع تقدمي تحمله القوى التقدمية واليسارية المناضلة ينبني أساسا على اعتبار المدرسة إحدى أهم وسائل الترقي الاجتماعي ودورها نشر الفكر النقدي عن طريق برنامج يهدف إلى تعميم التعليم وفرض مجانيته ويساهم في تحرير الطاقات الإبداعية للناشئة ويشع الأسس المتينة لتنمية حقيقية.

ومنه فإن واقع الانتفاضات والاحتجاجات التي يشهدها قطاع التعليم (حركة طلابية، حركة تلاميذية، حركة شغيلة التعليمية) من الاستقلال الشكلي هو نتاج لهذا التناقض الحاد بين المشروع الرجعي والمشروع التقدمي لقطاع التعليم. ونظرا لواقع ميزان القوى المعروف لدى الجميع فكان المشروع الرجعي إلى حدود الآن هو الميهمن على المؤسسة التعليمية، ذلك من خلال مخططات مبنية أساسا على الإملاءات الخارجية الهادفة إلى الإجهاز على ما تبقى من مجانية التعليم لأبناء الفقراء وتكريس الهشاشة في الشغل أبرز هاته المخططات: الميثاق الوطني للتربية والتكوين والنظام الأساسي للتعليم الخصوصي والرؤية الاستراتيجية 2016-2030 بقانونها المنزل لها قانون الإطار 51.17.

ويحاول هذا المقال تقديم قراءة نقدية للسياسات التعليمة المتعاقبة في المغرب منذ الاستقلال الشكلي حتى الآن، فبعد انتفاضة 23 مارس 1965 وما ألت إليه من نتائج، قدم بنهيمة وزير التربية آنذاك في ندوة صحفية رؤية القصر للتعليم. وكانت موجهة لنسف المبادئ الأربعة التي تم إقرارها في بداية الاستقلال بتوافق مع الحركة الوطنية وهي التعميم، التوحيد، التعريب والمغربة؛ وقد كان هدفها حرمان أبناء الشعب من التعليم ووضع عوائق أمامهم للارتقاء في أسلاكه. ولم يتوقف الهجوم على التعليم في هذا الحد إذ سيتم في سنة 1977 إصدار المخطط الثلاثي 1978/1980 الذي يهدف أساسا إلى الحد من القبول في مؤسسات التعليم العالي، وبعدها وفي أقل من سنة سيعلن عن " الميثاق الوطني للتعليم" الذي جاء كتوصية من توصيات البنك الدولي والذي يهدف إلى تقييد حق الموظفين في التعليم العالي، وفي سنة 1993 سيتم إصدار مرسوم يفرض رسوما للتسجيل على الطلبة لكن النضالات القوية التي عرفتها الساحات الجامعية في تلك الفترة أدت إلى عدم تطبيق هذا القانون على أرض الواقع، أما في سنة 1985 سيتم الإعلان عن إصلاح جديد ارتبط بسياسات برنامج التقويم الهيكلي المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي استجاب لها المخزن دون أي تحفظ، وهي التي اعتبرت قطاع التعليم عبء سياسي و اقتصادي على المالية العامة،

و بذلك استهدف الإصلاح تقويض المدرسة العمومية عبر مراجعة مبدأ المجانية و الحد من المنح و من الولوج للتعليم العالي عبر تشديد شروط الانتقاء للولوج إليه و تشجيع التعليم الخاص. غير أن التراجعات على المدرسة العمومية ستتم عبر سياسة متدرجة.

وفي سنة 1995 سيتم إصدار المذكرة الثلاثية الخاصة بالجامعة من طرف وزارة العدل والداخلية والأوقاف الشيء الذي يدل حدة التدخل المخزن بجميع أجهزته الأيديولوجية والأمنية في مجال التعليم، كما سيتم خلال نفس السنة التخلي عما خلصت إليه اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم التي دعت إلى مجانية التعليم، وإنشاء لجنة خاصة شكلها الملك جاءت مطابقة لمضمون الرسالة التي أرسلها البنك الدولي حول التعليم والتي على إثرها سيصدر ما يسمى ب"الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

يعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإطار المرجعي الذي يجسد التوجهات الكبرى للدولة في مجال التعليم. وهو في حد ذاته دليل على خضوع النظام المغربي وارتهانه لإملاءات الهيئات المالية الدولية. وقد أدى تطبيق الميثاق ومشتقاته (البرنامج الاستعجالي) إلى كارثة حقيقية.

وأمام الفشل المدوي للسياسة التعليمية للنظام، باعتراف هذا الأخير، سيضطر إلى تقديم مشاريع جديدة؛ إذ وضعت وزارة التربية الوطنية والتكوين مشروعها تحت عنوان "مدرسة جديدة من أجل مواطن الغد" في 09 شتنبر 2014. ثم رؤية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (وهي رؤية القصر) التي حملت عنوان "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء رؤية استراتيجية للإصلاح 2016-2030" وقانونها المنزل "قانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" الذي حددت وظيفته في نقل مفاهيم المقاولة (السوق، المردودية، الحكامة، الشراكة، القابلية للشغل...) إلى مجال التعليم الشيء الذي يؤدي حتما إلى اكتساح الرأسمال لهذا القطاع وسنكتفي هنا في التطرق إلى 5 مقتضيات خطيرة يحملها قانون الإطار التي تعتبر خطيرة وضرب لما تبقى من المجانية وهي :

1 - توجيه التلاميذ نحو التكوين المهني : الشيء الذي سيجعل تلاميذ الطبقات الفقيرة يتلقون المهارات التي تكفيهم فقط لأن يتحولوا إلى آلات في يد البورجوازية أي أن هاته المؤسسات ستؤهلهم لأن يستغلوا على أكمل وجه.

2 - ضرب مكتسبات الشغيلة التعليمية عن طريق إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهمات ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقاولة الرأسمالية.

3 - تملص الدولة من مسؤولياتها المالية عن طريق تحميل عبء تمويل التعليم إلى جهات متعددة.

4 - دعم التعليم الخاص حيث أبقاه قانون الإطار 51.17 شريك للتعليم وهو ما يترجم رغم السلطة السياسية في فرض التوجه النيولبرالي في حقل التعليم بتحويل التربية من عملية اجتماعية للنهوض بالمجتمع إلى سلعة تجارية تباع وتشترى خاضعة لقانون العرض والطلب، يستطيع البعض الحصول عليها بينما يعجز البعض الآخر على ذلك وهي عرضة للغش كأي سلعة أخرى.، وهي عملية تؤدي إلى تشييء التربية بعد تشييء الإنسان،

ومن خلا هذا السرد التاريخي لمجمل المخططات التي اعتمدها النظام في مجال التعليم يتضح انها تتمحور حول :

- تنفيذ التزامات النظام تجاه الدوائر المالية والدول الامبريالية.
- خدمة مصالح التكتل الطبقي السائد.
- جعل التعليم المتمحور حول المقاولة بدل خدمة الإنسان
- نشر الفكر الرجعي الفاقد لأي حس نقذي.
- تفكيك المدرسة العمومية وتسهيل خوصصتها وتفويت جزء من البنيات التحتية للقطاع الخاص
- وضع حد لأطروحة "التعليم مجال للترقي الاجتماعي" وجعله أداة لإعادة إنتاج نفس التفاوتات الاجتماعية القائمة بالمجتمع

لعجب الواكلة رمضان

محمد نور الدين بن خديجة

آش تبغي مني
يا قصايد حراقة
آش تبغي مني
ولعمر قصايد
كلت نجيك
بالمعاني براقة
حرقني كلامي

على باب لحزاب
ولجرايد .
* * *
بليتيني بالناس
وهم الرفاقة
رجعتي لي وسواس
واحزان سراقة
سرقتي مني لفراح
وبكيتي لقداح
لكن خمرتي ضحكت
على شبكة لعمر
ولمصايد .
* * *
آش تبغي مني
يا قصيدة من دمي
آش تبغي مني
ياحدجة من فمي
نبغي نمدح
يقتلني سمي
نبغي نهجي
يهيجني عشقي ليك
ويرميني للشدايد.
* * *
يا قصيدة بلا ديوان
يا كلمة تجر كلمة للعريان
يا همسة
يا لمسة
مغطية رجل الحفيان
يا دمعة
سايلة بزلط الجيران

يا شمعة
مضوية للجايع
وشبعانة دخان
يا قصيدة مشردة
وبطالية ف الطرقان
يا مطرودة من الضيافة
يا الجاهلة زواق النفاق
واللطافة
يا مقموعة ومصفوعة
يا متبوعة ومردوعة
يا شمكارة بلا بيت
وبلا عنوان.
* * *
يا قصيدة نحلة
يا قصيدة دخان
يا قصيدة شتا
يا قصيدة نيران
يا قصيدة شوك
يا قصيدة جنان
* * *
يا قصيدة عصيدة
تحرق الشفايف ولكفوف
يا قصيدة ما
يا حلم الملهوف
يا قصيدة ضو
يا عكاز مكفوف
* * *
يا قصيدة غيص*
يا قيس المجنون
يا قصيدة وحلة
يا سراح المسجون
يا قصيدة دفلى
يا مرارة وشطون
يا قصيدة الكدح
والعرك المعفون*
* * *
يا قصيدة الغربة

ف قطران لوطان
يا قصيدة الصحبة
ف عش لحزان
يا قصيدة ومصيدة
يا عصيدة غضبان
يا قصيدة مصيبة
يا مخربة لبدان.
* * *
يا قصيدة يا رهيبة
يا عابدة لوثان
يا الجاية بسبيبة
يا نعال الهربان
يا بعيدة وقريبة
ما عاجبة سلطان.
* * *
آش تبغي مني
يا المقطعة لحبال
ياالهاجرة لوصال
يا المتلفة لحوال
يا المطولة السوالف
ع لهبال...
آش تبغي مني
وآش نبغي منك
ما قبلوني شعارا
ما قبلك ديوان.
* * *
يا بلية مطيارة
ما عجبوني وزارا
ولا جائزة وحزارة
ولا بيرو شفارة
ولا بناك قمارة
ولا دروج ادارة
ولاكيسان قصارة
ولا نقاد نجارة
ولا احزاب تجارة
ولا قرود سمسارة
ولا منابر نبارة
ولا مجلات خسارة
آشتبغي مني ؟..
ولا اولاد الأ مارا
تكلمي يا حمارة
ما عجبك لعجب
يا الواكلة رجب
يا الخارطة رمضان
يا قصيدة بلا ديوان
ما عجبك لعجب
ما عاجبة سلطان.

الثقافة والتغيير

بين المثقف التقدميّ والإنسان

نور الدين موعابيد

بين المثقف التقدميّ والإنسان كيمياء عجيبة.: غدا مفهوم"كيمياء" رحّالة بعد أن هُجّرَ من حقله العلميّ الأصل، إلى حقل العلوم الاجتماعية، التي هي في حقيقتها تواصلية تعتمد الإنصات التفاعليّ ، النفيس بكفايته الحجاجية. ويتضح من نسيج العنوان الدلاليّ أن بين المثقف التقدميّ والجماهير أنّى كانت جغرافيتها وشائجَ حميمة ،نظير تلك المؤثرات الحادة، و الحارة في آن،التي تستبعد-استبعادا كليا- أيّ فكر انعزاليّ، فردانيّ يختزل الكائن البشريّ في برجعاجية توهمه بأنه مكتف بذاته،محصّن ضد رياح أخرى تهبّ على موقعه ذاك.ومن الطريف أن Marx عرّف الإنسان بأنه مجموع علاقات، لاسيما علاقات الإنتاج ومترتباتها الصراعية، باعتبار أن الصراع هو أساس التطور، وقل القول نفسه بالنسبة إلى الشكلانيّ الروسيّ((بريك)) القائل:"لا أومن بالأشياء ، وإنما أومن بالعلاقات التي تربط بين الأشياء.))..إلا أن علاقات هذا الشكلانيّ سكونية تلغي التاريخ والإيديولوجيا، بينما يعترف Marx بأن التاريخ ليس سوى تاريخ صراع الطبقات.: والمجتمع هو ملهم المثقف، ومرجعه ، يتنفس دمَهُما في شراييـنه..ألم يعلمنا علم الاجتماع-وقبله ابن خلدون- أن الإنسان كائن اجتماعيّ (مَدنيّ) بطبعه؟!..صحيح أن ديدنه تفعيل مخيلته ومخياله son imaginaire وعلى الرغم من ذلك فإنه يستند إلى الواقع في أفق تجاوزه بعد أن يعيش الفجوة والتوتر ،حسب تعبير كمال أبي ديب وهو يقارب"الشعرية" ، أو ما يسميه T.S.Eliot المعادل الموضوعيّ و المعادل الفنيّ.

إن اختيار توظيف مفهوم"كيمياء" في العلاقات الإنسانية اختيار موفّق إلى أبعد الحدود، لأن علاقة المثقف المتجذر بالمجتمع تناظر علاقة ذرات الأوكسيجين بذرات الهيدروجين في تكوين الماء،هذه المادة غير المتاحة إن نحن حذفنا أحد شقي الثنائية.. فالمجتمع بدروبه،أقبيته وسراديبه هو هيولى المثقف يرصدها ثم ينفخ فيها من روح ذائقته الجمالية(الإستتيقية)،حتى لا يكون مجرد مرآة عاكسة،لا حول لها ، ولا قوة..

لا يستثني المجتمع من سلطته الأجناس الأدبية أيضا،بما في ذلك ما يُدعى "المسرح الفرديّ"،الذي تظل فيه حاجة إلى متلقين (جمهور) يقوّمونه..المثقف-كما -شقيق الإنسان كلاهما دائن ومَدين، ولا أحد منهما يستكثر على الآخر..هكذا تضيق سبل الإذعان، وتغيب أدوات الإلهاء التي تقود إلى الاستقالة والانبطاح..

نتبيّن مما سبق أن الثقافة الحقيقية ،حاملة القيم الكونية، لا يمكن أن تغدوَ مروحة، أو مدفأة، أو بذخا، إذ تدعو إليها الضرورة ، و يقوّي شوكتها العقل، و يباركها الوَجدان الجمْعيّ..فإذا الرؤى المتآلفة هي مرسم المثقف، معبده، مسبحه كذلك، أو هو إن شئت ذلك الغواص الذي لك أن تسأله عن صدفات المعذبين في الأرض وتحتها(عمال المناجم) فيجيبك بلا أدنى تردد:"حبّا و كرامة.."

لهذا وذاك لا يقزّم أيّ مشروع مجتمعيّ طامح إلى أن يكون حداثيا ديمقراطيا الشأنَ الثقافيّ إنما يضعه في الصدارة لأنه أوجب الواجبات ،يقي تربته أن تمسيَ مرتعا يخصب ما يجهز على الزرع والضرع، و من ثمة يئد التطلعات المشروعة، و يجهض الطموحات المسوّغة..

هي أفكار أردتها سابحة في سماوات لا متناهية، عسى أن تحقق اختراقا أو انزياحا يحركان الماء الآسن، وذلك أضعف الإيمان ، لنقاوم التخاذل والخذلان،فلا نخفق مجتازين امتحان حقوق الإنسان.

نستضيف في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي يتزامن صدوره مع ما ميز أجواء تخليد اليوم العالمي للعمال، الرفيق الهادي الشاوي الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي لجهة الشمال وعضو الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بتطوان لنحاوره حول واقع العمل النقابي والأوضاع الاجتماعية للشغيلة التعليمية ومهام الفاعل النقابي...

1 كيف ترون، الرفيق الهادي، الواقع النقابي الحالي بالمدينة والاقليم، وكيف السبيل الى اصلاحه؟

الواقع النقابي بالمدينة وبالإقليم :

يتميز الواقع النقابي بالمدينة وبالإقليم بضعف عملية التنقيب في صفوف الطبقة العاملة، ويتجلى ذلك في عدم انخراط عدد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية في العمل النقابي، إذا ما استثنينا قطاعات التعليم والصحة والجماعات الترابية التي تتوفر على نسبة تنقيب أكثر. في الحقيقة ليست هناك إحصائيات دقيقة حول عملية الانخراط في فروع المركزيات النقابية. كما أن القطاع الفلاحي لا يحظى بأي اهتمام نقابي.

هذا الضعف راجع بالأساس لعدم رغبة القيادات النقابية المحلية في البحث عن القطاعات التي سبق ذكرها والنزول عندها وتأطيرها وتطوير وعي عمالها بأهمية العمل النقابي في الدفاع عن مصالحهم ومطالبهم. ونعتبر أن هذا عائق كبير أمام إصلاح العمل النقابي محليا. ناهيك عن القيادات البيروقراطية التي تجعل العمال/ات ينفرون من العمل النقابي.

2 كيف يتم التواصل بين نقابتكم ومنخرطيها ؟

عملية التواصل بين نقابتنا ومنخرطاتها ومنخرطيها تتم كما تعلمون عن طريق الأجهزة النقابية المختلفة (المكتب الإقليمي، المجلس الإقليمي، المكاتب الإقليمية لمختلف الفئات التعليمية والتنظيمات الموازية (الإدارة التربوية- الشباب-النساء-المتقاعدين...) وذلك بشكل مباشر خلال الاجتماعات والقاءات أو عبر الزيارات التي تقوم بها هذه الأجهزة إلى المؤسسات التعليمية، و/أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مجموعات الواتساب أو الميسنجر أو صفحات الفيسبوك...))

3 ما هو طابع شخصية الفئات المنضوية في نقابتكم: أساتذة، أستاذات، أساتذة فرض عليهم التعاقد؟

الفئات المنضوية تحت لواء نقابتنا هي :

- هيئة التدريس : الابتدائي-الثانوي الإعدادي-الثانوي التأهيلي.
- هيئة الإدارة التربوية : المدراء-الحراس العامون...
- ملحقو الإدارة والاقتصاد
- الملحقون التربويون
- المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون
- المفتشون
- أطر التوجيه والتخطيط
- مربيات التعليم الأولي العمومي

4 ما هي ابرز المحطات النضالية التي خاضتها نقابتكم في غضون هذه السنة ؟وماذا حققت على ارض الواقع ؟

المحطات النضالية:

- الدعوة إلى إضراب جهوي لمدة 24 ساعة يوم 15 مارس 2022 مصحوب بوقفة احتجاجية أمام مقر المحكمة الابتدائية بتطوان بتنسيق مع ثلاث نقابات تعليمية.
- الانخراط في إضراب وطني لمدة 48 ساعة يومي 17و18 مارس 2022 بدعوة من المجلس الوطني لنقابتنا مصحوب بوقفات احتجاجية.
- تنظيم قافلة تضامنية مع عضوي المكتب الإقليمي للجامعة بالحسيمة المتابعين قضائيا يوم 23 أبريل 2022.
- تخليد فاتح ماي لهذه السنة جهويا بمدينة طنجة.
- حاليا، هناك حوار قطاعي حول عدد من مطالب العالقة العديد من الفئات التعليمية وكذلك الشروع في مناقشة نظام أساسي جديد موحد. كما تم توقيع اتفاق مرحلي بتاريخ 18 يناير 2022، تضمن حلولا لمطالب بعض الفئات التعليمية، والاتفاق على متابعة الحوار حول باقي الملفات العالقة

كما أن هناك حوار مركزيا مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا **UMT-CDT-UGTM**، شرع فيه منذ فبراير الماضي، إلا أن النتائج المتوصل إليها هزيلة جدا، ولم يسبق أن عرفها تاريخ الحوارات والمفاوضات المركزية بالمغرب.وتم التوقيع على اتفاق فارغ. واعتبر انه يشكل ضربة جديد للعمل النقابي وللحركة النقابية المغربية.كما أن واقع هذه المركزيات يتسم بالتشتت وهيمنة القيادات البيروقراطية عليها، وغياب الديمقراطية الداخلية.الأمر الذي لا يمكن معه تحقيق أكثر من ذلك، إضافة إلى اختلال موازين القوى. ويبدو جليا أن هذه البيروقرطيات أصبحت مدجنة أكثر ولم يعد همها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ومعها عموم المأجورين، بل أصبحت عائقا أمام أي تطور للعمل النقابي الحقيقي والحركة النقابية عموما.

هذا الوضع يتطلب منا جميعا مناضلين/ات نقابيين/ات وسياسيين/ات المؤمنين بقضايا الطبقة العاملة وعموم الشغيلة المغربية فتح نقاش عميق حوله للوصول إلى مخارج لتجاوز هذا الوضع.

5 هل هناك تنسيق بين نقاباتكم ونقابات جادة؟

حاليا ليس هناك تنسيق مع أي نقابة. هناك محاولة أولية نتمنى أن تتطور. التنسيق النقابي يتغير بحسب الظرفيات السياسية ويخضع لتصور كل نقابة والأهداف المتوخاة منه.... وسنضل في الجامعة،انسجاما مع مبادئنا وموقفنا، نعمل من أجل توحيد الفعل النضالي في اتجاه الوحدة النقابية المنشودة.

6 هل تولي نقابتكم ،الرفيق الهادي، اهتماما بالمتقاعدين بعد أن اصبح عددهم يتزايد سنة بعد اخرى، وهل كونت ملفا بمطالبهم وخاصة الجانب المادي الذي يعكس، بسبب جمود اجورهم او الخصم منها، وبسبب استثنائهم من اي زيادة في الاجر في مرحلة التقاعد، تناقصا وضعفا في قوتهم الشرائية امام ارتفاع أسعار المواد الغذائية وإيجار السكن والخدمات.

نعم، تهتم نقابتنا، الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، بالمتقاعدين. وباعتبارنا نقابة قطاعية تعليمية، فهي تهتم بالمتقاعدين في قطاع التعليم فقط. ومن أجل ذلك فقد اسست تنظيما نقابيا خاصا بهذه الفئة: اتحاد متقاعدي التعليم بالمغرب التابع للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي لتنظيم هذه الفئة والدفاع عن مصالحها وحقوقها.

ولدى هذا التنظيم الفئوي ملف مطلبي متكامل، يتضمن مطالب على المستويات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

على المستوى القانوني :

- المطالبة بإسقاط خطة التقاعد وثالوثها الملعون: عمل أكثر، مساهمة أكبر، ومعاش أقل في مقابل إصلاح هيكلي بنيوي لنظام التقاعد المدني بالصندوق المغربي للتقاعد.
- المطالبة بإلغاء 12و16 من قانون الصندوق المغربي للتقاعد الذين يمنعان الزيادة في معاشات المتقاعدين/ات.
- وجوب أداء الدولة لمساهمتها في الصندوق المغربي للتقاعد في الآجال المحددة والرفع من نسبتها وفق مبدأ الثلثين لها والثلث للموظف (ة)، على غرار صناديق التقاعد الأخرى. وأداء ما عليها من مستحقات للمساهمات عن السنوات السالفة.

-على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمالي :

- تقريب خدمات الصندوق من المتقاعدين/ات وذلك بأحداث مكاتب محلية وجهوية كافية على مستوى الأقاليم والجهات.
- تمتيع الأرامل بكامل المعاش بدلا من النصف وكذلك بالنسبة للأزواج/ الأرامل المتوفى عنهم زوجاتهم في حالة عدم وجود أيتام.
- إلغاء الضريبة على الدخل من معاشات المتقاعدين/ات.
- الرفع من المعاشات عملا بالسلم المتحرك.
- أحداث فضاءات ثقافية وترفيه ورياضيات خاصة بمتقاعدي/ات قطاع التعليم وعائلاتهم مركزية وجهويا ومحليا على غرار باقي قطاعات الوظيفة العمومية.
- المطالبة بالتغطية الصحية المجانية لذوي/ات المعاشات الدنيا من المتقاعدين/ات وذوي/ات حقوقهم/هن.

7 يلاحظ، الرفيق الهادي، عدم وجود مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بتطوان علما أن المؤسسة تهدف الى الارتقاء بالعمل الاجتماعي لصالح موظفي قطاع التعليم ·فماذا أنتم فاعلون لتأسيس او تجديد مؤسسة الاعمال الاجتماعية بالاقليم؟

- إبان تأسيس مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع التعليم بمديرية تطوان - والتي كانت تضم آنذاك المديرية الحالية بالمضيق الفنيدق- كانت نشيطة جدا واستفادت من خدماتها الشغيلة التعليمية وغيرها، والتي كانت تشتمل على المواد الغذائية والأثاث المنزلية. إلا أن سوء تدبير هذا المرفق الاجتماعي من طرف المكتب المسير والديون المتراكمة على المؤسسة وعدم استردادها لديون مرتفعة من منخرطيها جعلها غير قادرة على التطور. ناهيك عن المنافسة القوية للقطاع التجاري بالمدينة وخاصة خلق المراكز التجارية الكبرى مثل مرجان....

والآن في نظري، يصعب تجديد هذه المؤسسة، أولا لم تعمل على تجديد هياكلها منذ مدة، ثانيا، لكون خدماتها لم تعد تغري الشغيلة التعليمية. كما أن خدماتها اقتصرت على توقيع بعض الاتفاقيات مع بعض المؤسسات الرياضية ومختبرات التحاليل والبصريات...

8 اخيرا، السي الهادي، نحب ان نعرف اهتمامكم بمشاكل رجال التعليم فيما يخص التعاضدية العامة للتربية الوطنية، خاصة بسؤال رجال التعليم بالمنطقة وهو لماذا لا تدافعون من اجل ان تكون تغطية مصاريف العلاج جهويا.

فيما يتعلق بالتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية، فهناك ما هو عام/ وطني، حيث لازالت تتحكم في هذا المرفق مركزية نقابية وحيدة منذ عقود، إذ تعمد دائما إلى تجديد هياكلها المركزية والجهوية بإجراء انتخابات دون اعتماد معايير الشفافية والديمقراطية، من جهة، ومن جهة أخرى تقديم خدمات صحية، طبية واجتماعية لا ترقى إلى طموحات نساء ورجال التعليم.

أما فيما يتعلق بما هو جهوي أو محلي، فيتطلب أن تعمل التعاضدية على استرداد مصاريف ملفات المرض على المستوى الجهوي مع تقليص مدة الانتظار، ان لم نقل توقيع اتفاقيات مع الصيادلة لتأدية الفرق فقط، على غرار ما هو معمول به في قطاعات أخرى. وأيضا تجويد الخدمات المقدمة، واحداث مرافق صحية وطبية محليا.

حوار مع الرفيق الكبير قاشا

حوار شامل مع الرفيق عبدالكبير قاشا مناضل مسؤول وقيادي في النهج الديمقراطي،يفضح من واقع الممارسة الميدانية مختلف أبعاد الهجوم المخزني المتصاعد مركزيا وفي مختلف ربوع الوطن. خاصة فيما يصح أن نسميه المغرب العميق. يطرح أمامنا رفيقنا المحاور مكائد المخزن وما عاشه ورفاقه من منع وقمع وفبركة ملفات،تم الزج فيها بالقضاء ليكون شريكا في متابعات المناضلين والتضييق على أنشطتهم النضالية بل ومعيشهم اليومي.اليكم الحوار التالي:

نتابع أطوار حرب حقيقية على حقوق وحريات الشعب المغربي، كما تابعنا مؤخرا شوطا جديدا من أشواط استخدام التنظيمات النقابية للتلاعب بمصالح العمال، هل لكم ان تقدموا لنا بعض ملامح هذه الأجواء التي تجري فيها هذه الحرب الطبقية؟

بالطبع فان ما نشهده حاليا ينذر بالأسوأ،كل السنوات التي صموا فيها آذاننا بالانتعاش والنمو الاقتصادي لم نشهد منها شيئا، ولكن ما نشاهده ونعيشه حاليا جد مخيف وعلى كل المستويات: زيادات مخيفة في كل السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع، فالناس لم تعد قادرة على توفير طعامها اليومي وقوت صغارها، صغار الفلاحين لم يعد بامكانهم مسايرة ارتفاع أثمنة الأعلاف لماشيتهم والأسمدة لفدادينهم والتي تستعمل منذ عقد من الزمان بنسبة متدنية لا تتجاوز 51 في المائة، الآن سيختفي استعمالها نهائيا، الأمر الذي سيؤدي لاختفاء الآلاف منهم؛ في الوقت الذي تفوت فيه ممتلكات الشعب المغربي وثرواته بما فيها الفوسفاط هذا الكنز المفتوح على السماء في صفقات غريبة ومفاجئة، ناهيك عن مصادرة الحقوق والحريات النقابية، ومواصلة تخريب قطاع التعليم والصحة...

لقد استطاع الفساد والاستبداد تجاوز مرحلة الحبو للوقوف على قدمين بعينين جاحظتين لدرجة اعلان وزير العدل عن اعداد مشروع قانون لمنع جمعيات حماية المال العام من تقديم شكايات بشأن الاختلالات التدبيرية والمالية لرؤساء الجماعات، أي التشريع لحماية المرتشين و الفاسدين ولصوص المال العام، زد على ذلك تصريح وزير الداخلية بإمكانية اللجوء لتفعيل المتابعات في حق الجمعيات التي تنشط دون الحصول على وصولات ايداع ملفاتها القانونية لدى السلطة المحلية التي تنتقي الجمعيات والنقابات والأحزاب التي يمكنها "الاستفادة" من وصل ايداع ملفها وتلك التي لا يحق لها ذلك ، نحر الصحافة والصحافيين..

في ظل هذه الأجواء الخانقة تتواصل خطب التحذير من سنوات أشد إيلاما يسعى التكتل الطبقي الحاكم لعزوها لتحديات اقليمية و للحرب الدائرة بين روسيا من جهة و أمريكا من جهة اخرى على الأرض الاوكرانية وذلك للاستمرار على قمة هرم الوحوش الرأسمالية.

وكذا **كوفيد19**، بالرغم من أن سياساتهم الرأسمالية التبعية في صورتها المشوهة هي التي أوصلت البلاد لهذا الباب و لا يكمن السبب الجوهري في هذه الظروف الطارئة فقط، فبالإضافة للملايين التي تعيش تحت خط الفقر سنضاف اليهم ملايين جديدة حسب المندوبية السامية للتخطيط نفسها والتي تؤكد بان 75 في المائة من الأسر المغربية بدأت تغرق أكثر فاكثر في وحل البؤس و تغوص في ديون قاتلة، في الوقت الذي تضاعفت فيه ثروات أقلية طفيلية بالملايير وهي تقتات على انتاج بقية الشعب ومدخرات جيوبه الممزقة ومنها تمول رفاهيتها ورغد عيشها.

في نظرك، ونحن نتقاسم معك معظم ما ورد من تشخيص، ما الذي نحتاجه فعلا لوقف هذا الخراب، وماذا قدم النهج الديمقراطي لمواجهة هذا السير الأعمى لتحويل البلاد لتيتانيك حقيقي؟

أمامنا سبيلان اثنان لا ثالث لهما، اما الإنحناء والاستسلام المطلق لمخالب هذه الضواري، وإما المقاومة لمنع المزيد من تدهور هذه الاوضاع بكلفتها الانسانية المكافئة لحرب مدمرة حقيقية، وهو الأمر الذي نقوم به في النهج الديمقراطي بجدية نضالية قل مثيلها في شروط صعبة وقاسية، وهذا ما يعرفه ويقر به العدو الطبقي قبل الصديق، وجميعنا يدرك انه لولا تضحيات وعطاء مناضلينا لكان وضع البلد أسوأ بكثير ، ولا احد يستطيع انكار ما نقدمه كنهج ديمقراطي على مستوى جبهات مختلفة.

من الضروري تصليب ومواصلة هذا الأداء النضالي وتطويره في خطين متوازيين ومتكاملين، الأول هو العمل من أجل انجاح مؤتمرنا الوطني الخامس واعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بما هو التعبير الصريح عن الدور التاريخي لهذه الطبقة لكي تتبوأ مكانتها الطبيعية والطليعية، والثاني مضاعفة الجهود للم كل القوى السياسية الحية للحوار والعمل تحت سقف يحقق أهداف التخلص من المخزن، ودفعها للنضال المشترك المتسامي عن الخلافات البسيطة والتافهة من اجل انقاذ البلاد من المجهول، و دفعها للكف عن التذرع بأخطاء اضحت تشكل مشجبا لتعطيل كل عمل موحد، وهي اخطاء رغم ندوبها الغائرة لا يمكن مقارنتها بما ندفعه جميعا راهنا.

علاقة بدور النهج الديمقراطي في ساحات وميادين الصراع الطبقي، اطلعنا مؤخرا على بلاغ موقع من طرف ستة أحزاب كلها ممثلة في المجلس الاقليمي لخنيفرة، تبلغ فيه الرأي العام قرار متابعتك قضائيا بتهم المس بهيبة واعتبار المجلس الإقليمي، هل لك ان توضح لنا خلفيات هذا البلاغ بشكل اكثر دقة؟

أرى بداية ان اقحام كوكتيل حزبي سداسي بدون حياء في توقيع بلاغ يفترض فيه من الناحية الشكلية أن يكون مختوما باسم المجلس الاقليمي ورئيسه، يحمل جملة من الرسائل، أولها التعبير عن كون كل المتابعات والتضييق الذي نتعرض له بخنيفرة هو تضييق على خط فكري وسياسي بعينه أصبح له وزنه بالإقليم، وهو من جهة ثانية ابتزاز للنيابة العامة من أجل تحريك المتابعة القضائية في هذا الملف الذي يدعي فيه الأعضاء الموقعون، والذين نجهل لحد الساعة ملابسات وظروف توقيعهم ومبرراته أيضا، حطي من اعتبار مجلسهم الاقليمي وانجازاته في النهوض بالأضرحة والمقابر...

إن هذه الشكاية الجديدة سبقتها عدة شكايات، استهلت بشكاية من باشا المدينة بتهم التحريض على الاحتجاج و خرق حالة الحجر الصحي، ثم شكايتين من طرف جمعية مساندة مرضى الديالیز التي يتابع راهنا حشد من اعضائها ومنخرطيها وأغيار، بتهم ثقيلة جلهم في حالة اعتقال أو سراح بكفالة مالية ثقيلة؛ وشكاية من طرف احد أرباب المقالع بمعية رفيقي زندور محمد رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة، ومضايقات عديدة وتحرشات ... ومؤخرا شكاية خامسة في ظرف أقل من سنتين من هذا التجمع السداسي.

أكيد ان خيطا يشد كل هذه المتابعات،و كلها ترتد لمن يريد اخراس صوت النهج الديمقراطي بهذه المدينة واجتثات الجمعية المغربية لحقوق الانسان و اشاعة مناخ التخويف والرعب لفرض الأمر الواقع والإبقاء عليه.

كلمة أخيرة، يمكن ان توجهها لقراء الجريدة

أؤكد مرة أخرى على ان الافلات من هذا السحق الذي تتعرض له كل الحقوق والحريات لن يكون منة و لن يسقط من السماء، ولن يتحقق في مؤسسات هي أصلا فائضة عن اللزوم، ولا بنضال اسئلة شفوية وكتابية ونوايا حسنة، الأمر يستوجب منا التشبث بالنضال الوحدوي والمشترك ومواصلة جر كل الاطارات الجادة للمزيد من الالتفاف في جبهة شعبية واسعة للتصدي لكل السياسات الرعناء التي كلفتنا حق العيش الانساني الكريم، وذلك لتقويض التغول المخزني وفك قبضته البوليسية، كما أود ختاما توجيه تحية التقدير لكل المناضلين والمناضلات الذين آزروني في كل محطات المحاكمات والتضييق والتحرش، وفضحوا هذه المتابعات وكشفوا حقيقتها ، كما أوجه جزيل الشكل والتقدير لكل المحامين الذين تطوعوا للدفاع عني وتحملوا عناء تعزيز رسالة نبيلة أضحت محفوفة بكل المخاطر.

من وحي الأحداث

الدولة البوليسية والاعتقال السياسي

التيتي الحبيب

لا زالت السجون المغربية تعج بالعشرات من المناضلين المعتقلين على خلفية حراك الريف او على خلفية أنشطتهم النضالية في الحركة الطلابية او في الواجهات الحقوقية والنقابية والصحافية يؤدون ضريبة مواقفهم الشجاعة الرافضة للظلم والاستبداد السياسي وهدر الحقوق والتعدي على المكتسبات البسيطة التي انتزعها شعبنا بفضل تضحيات غالية.

تسارع الدولة البوليسية الى تصفية اثار ونتائج حركة 20 فبراير المجيدة والتي اظهرت بان الخوف انتقل من صفوف الشعب الى صفوف أعدائه. إنهم باتوا يعلمون بان ساعتهم قد ازفت او تكاد وتوقيتها يملكه هذا الشعب لما يقرر ان ينهض ويحسم مصيره ويأخذه من أيدي من تسلطوا عليه او اغتصبوا حقوقه.

ومن اجل تصفية نتائج حركة 20 فبراير وظف النظام القائم الأحزاب المخزنية والممخزنة في تطبيق سياسة القمع المنهج ابتداء من تصريحات الرميد باعتباره قيادي في البيجيدي وبصفته وزيرا للعدل في حكومة بن كيران تلك التصريحات التي اعتبر فيها الشعب متغول وعلى الدولة ان تسترجع هيبتها وتبع هذا التصريح حملات إصدار البيانات الحزبية تخون حراك الريف أو تتهم المناضلين بالولاء للأجنبي وأخيرا تم تأسيس جمعيات مرتزقة تدافع على أجهزة القمع باسم الدفاع على حقوق الإنسان.

هكذا تمضي الدولة البوليسية في عملية تصعيدها ضد المناضلات والمناضلين وبدأت تتصيدهم من داخل صفحات التواصل الاجتماعي وتوجه لهم تهما خيالية والهدف من هذه الحملة هي استعادة المبادرة وزرع الخوف في قلب المناضلات والمناضلين وإشعار الجميع بأنه تحت المراقبة اللصيقة والمتابعة الدائمة. ومما يسمح لها بذلك هو الاتفاقات العلنية والسرية المبرمة مع الأجهزة الاستخباراتية الامبريالية والصهيونية والحصول على العدة التكنولوجية والتطويرات البرماجية كما تكشف في موضوع بجاسوس وغيره.

إن من واجب القوى المناضلة هو التصدي لهذه السياسة القمعية والتضامن مع جميع المعتقلين والدفاع عن حقهم المشروع في الحرية بدون قيد أو شرط. إن مهمة النضال من اجل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين مهمة لا تقبل التأجيل أو المقايضة. إن مطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لن يتحقق ما لم تنطلق حملات متواصلة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي وحشد اكبر قدر من التضامن والضغط من اجل هزم التحالف الرجعي الامبريالي الصهيوني الذي يوفر مظلة للدولة البوليسية للتمادي في تغولها وهدر الحقوق والتنكيل بالقوى المناضلة والأصوات الحرة في المغرب.